



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٣٨٩٠

السبت، ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الساعة ١١/٤٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مونتيرو	(البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد أموريم
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد دالغرن
	الصين	السيد شِن هواصن
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد نيهاوس
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون
	اليابان	السيد اوادا

جدول الأعمال

مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين واستراليا والإمارات العربية المتحدة وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وجمهورية كوريا وكندا ومصر والمكسيك والنرويج ونيوزيلندا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد بيتريا (الأرجنتين)، والسيدة وينسلي (استراليا)، والسيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة)، والسيد يل شينكو (أوكرانيا)، والسيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد كمال (باكستان)، والسيد لي (جمهورية كوريا)، والسيد فاولر (كندا)، والسيد العربي (مصر)، والسيد تيللو (المكسيك)، والسيد آس (النرويج)، والسيد باولس (نيوزيلندا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1998/476، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: S/1998/450، رسالة مؤرخة ١ حزيران/ يونيه ١٩٩٨، موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة بالبعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة؛ و S/1998/458، رسالة مؤرخة ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة؛ و S/1998/463، رسالة مؤرخة ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة؛ و S/1998/464، رسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة؛ و S/1998/468، رسالة مؤرخة ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة؛ وأخيرا S/1998/473، رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة.

أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ أمد قريب جدا أصدر مجلس الأمن بيانين رئاسيين أدان فيهما بشدة التجارب النووية التي قامت بإجرائها الهند في ١١ و ١٣ أيار/ مايو، ثم تلتها باكستان في ٢٨ و ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٨. وبذينك البيانين الشديدي اللهجة والمباشرين واجه مجلس الأمن التصرفات المحددة التي بدرت عن البلدين المعنيين.

وعلاوة على ذلك، نعتمد اليوم مشروع قرار لمواجهة الحالة الحرجة والخطيرة الناتجة عن أعمال هذين البلدين. يوجد الآن خطر حقيقي، خطر احتمال تصاعد التوترات في جنوب آسيا إلى مواجهة نووية.

ثم إن خطرا آخر قد نشأ، وهو يتمثل في أن نظام عدم الانتشار نفسه أصبح مهددا، وأن المجتمع الدولي قد ينجرف نحو عالم لا يمكن التحكم به من الانتشار النووي. وتنطوي هذه الحالة على أهمية بالغة لأمن المجتمع الدولي

بأسره، وتتطلب منه إيلاء عناية عاجلة. والمجلس الذي تناط به المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين، يتوجب عليه أن يتخذ الإجراء اللازم للاضطلاع بالمسؤولية الملقاة على عاتقه بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وينبغي أن أعرب أولا عن بالغ قلق بلدي إزاء الأثر الخطير والسلبي الناجم عن التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان على السلم والاستقرار في جنوب آسيا. وعلاوة على ذلك، لا يمكن لتدهور العلاقات وخطر المواجهة النووية بين أكبر بلدين في شبه القارة إلا أن تترتب عليه آثار خطيرة بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين فيما يتجاوز تلك المنطقة. ومن أجل تفادي أي من هذه الأخطار السلبية يجب على مجلس الأمن أن يتصدى لهذه الحالة بعزم صارم، وعلى وجه الاستعجال والوعي بمسؤوليته الجسيمة.

وإزاء هذه الخلفية يحث مجلس الأمن الهند وباكستان في مشروع القرار المعروض علينا اليوم على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس، واستئناف الحوار بينهما بشأن جميع القضايا المعلقة من أجل إزالة أسباب التوتر بينهما والتوصل إلى حلول مقبولة لكلتيهما تتصدى للأسباب الكامنة لهذه التوترات، بما في ذلك كشمير.

واليابان بوصفها بلدا آسيويا رفيقا تأمل كثيرا في أن تتجه الهند وباكستان نحو إجراء مصالحة تاريخية ببذل جهود نشطة لبناء الثقة المشتركة والحوار بدلا من المواجهة وسباق التسلح.

وثانيا، فإن الهند وباكستان بمضيهما بتطوير أسلحتهما النووية تـُعرضان للخطر على نحو كبير نظام عدم الانتشار العالمي، الذي يـُمثل حجر الزاوية الذي لا غنى عنه لحماية المجتمع الدولي من أهوال المحرقة النووية.

ويساور اليابان على نحو خاص شعور بالصدمة بسبب التجارب النووية الأخيرة التي أجرتها الهند وباكستان، نظرا لأننا نحن اليابانيين قد خبرنا بالتجربة المباشرة أهوال الأسلحة النووية، ونحن مصممون على ألا ندع أبدا مرة أخرى مآسي مثل مآسي هيروشيما ونغازاكي تحل بنا في عالمنا. ولهذا السبب بالذات ظلت اليابان تولي أهمية قصوى لمنع انتشار الأسلحة النووية.

ولقد ظلت اليابان تبذل جهودا مضنية لتشجيع البلدان في جميع أنحاء العالم على الانضمام إلى نظامي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي الحرص على النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، مع المعاهدتين مهما بلغت التكاليف، لأن هذا هو الضمان الوحيد الذي يمكنه منع انتشار الأسلحة النووية على الكرة الأرضية.

ومن هذا المنطلق سجلت اليابان احتجاجاتها القوية لدى الهند وباكستان وجمدت مساعدتها الاقتصادية للمشاريع الجديدة والقصد من ذلك هو التنمية السلمية للبلد. فأعمالهما تـُعرض للخطر صميم النظام الدولي لعدم الانتشار النووي الذي نعمل على حمايته وتعزيزه بشكل دؤوب.

ولهذه الأسباب جميعها تقتنع اليابان اقتناعا راسخا بأن مجلس الأمن ينبغي أن يـُبيـِّن من خلال مشروع القرار هذا بشكل لا يكتنفه غموض قلقه العميق إزاء التحدي الذي تـُشكله التجارب النووية التي تجرى في الهند وباكستان بالنسبة للجهود الرامية إلى تعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، وينبغي أن يحثهما على أن تصبحا طرفين في المعاهدتين بلا تأخير وبلا شروط.

وفي هذا الصدد ينبغي أن يكون واضحا أنه لا سبيل أمام الهند وباكستان لأن تدعيا أن لهما الحق في مركز نووي. ويعلن مشروع القرار أن الهند وباكستان لا يمكنهما بموجب نظام معاهدة عدم الانتشار أن يكون لهما مركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية.

وقبل أن أختم كلمتي أود أن أشير إشارة موجزة لكنها هامة إلى مسألة نزع السلاح النووي. فاليابان ترى بعد الدراسة أن من الضروري لإقامة عالم أكثر أمنا أن يتم إحراز تقدم مطرد في موضوع نزع السلاح النووي يكون موازيا لما نبذله من جهود لتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار. وتعتقد اليابان اعتقادا قويا بضرورة أن تتمسك بمبادئها الثلاثة لعدم الانتشار النووي: عدم إنتاج وعدم حيازة وعدم استحداث الأسلحة النووية، وبالسعي إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وعلى هذا الأساس دأبت على مناشدة المجتمع الدولي أن يستهدف إحراز التقدم المطرد في عملية نزع السلاح النووي باتخاذ تدابير ملموسة وعملية على أساس تدريجي.

وفي هذا السياق يُلاحظ وفدي بارتياح أن ديباجة مشروع القرار تذكر بنجاح نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة، ١٩٩٥، وتشير إلى البيان المشترك الصادر عن وزراء خارجية الدول النووية الخمس، الذي أعلنت فيه تصميمها على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من تلك المعاهدة.

وفي ضوء هذه الاعتبارات اتخذت اليابان مبادرتها في ٣٠ أيار/مايو الداعية إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن لاسترعاء انتباه المجلس إلى الآثار الجسيمة للتجارب النووية الأخيرة التي قامت بها الهند وباكستان على السلم والأمن الدوليين وظلت منذئذ تعمل بجد لتقديم مشروع قرار بشأن هذه القضية الحساسة، بالتعاون مع سلوفينيا والسويد وكوستاريكا. ونحن، مقدمي المشروع، أجرينا مشاورات نشطة ووثيقة مع كل عضو في المجلس بغية تحسين محتوى النص. ويأتي مشروع القرار المطروح أمامنا نتيجة لتلك المشاورات. ويقيني الجازم أن هذه الوثيقة تمثل صوت الضمير الواحد للمجتمع الدولي إزاء هذه المشكلة المرتبطة بالوجود التي نواجهها معا.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن اعتماد مشروع القرار هذا لن يكون سوى بداية لمعركة طويلة من أجل تعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية وتأمين أجيال المستقبل من ويلات مأساة نووية. ومن أجل مستقبل البشرية لا يسعنا أن نخسر هذه المعركة. فينبغي أن يبقى مجلس الأمن مشدودا بفعالية إلى المسألة المطروحة في مشروع القرار هذا وأن يكون مستعدا للنظر أيضا في أفضل الطرق لكفالة تنفيذ مشروع القرار الحالي.

واليابان، بوصفها عضوا في مجلس الأمن وعضوا في مجموعة الثمانية التي ستجتمع في الأسبوع القادم لبحث القضية نفسها، وبوصفها بلدا محبا للسلام في آسيا، ويساورها قلق جسيم إزاء الآثار الأوسع نطاقا المترتبة على التجارب النووية الأخيرة، لن تدخر جهدا في الانضمام إلى المجتمع الدولي في سعيه إلى احتواء الأزمة الراهنة التي اندلعت نتيجة للتطورات الأخيرة.

السيد دالغرين (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ أول قنبلة نووية سقطت على هيروشيما في ٦ آب/أغسطس ١٩٤٥ اتخذت قضية السلام والبقاء بعدا جديدا. فأصبح تطوير الأسلحة النووية ونشرها يشكلان تهديدا جديدا للبشرية. وهو تهديد فريد لأننا بلغنا مرحلة لم يعد من الممكن فيها تدمير العدو وتدمير النفس بهذه الأسلحة البشعة فحسب بل وتدمير كل إنسان آخر وكل ما يأتي بعدنا. فمستقبل الحضارة كله تعرض للخطر.

وأصبحنا ندرك هذا جميعا في السنوات التي انقضت منذ عام ١٩٤٥، وبذلت جهود كثيرة للمساعدة في قلب هذا الاتجاه ولوقف الانتشار ووقف التجارب النووية وبدء عملية حقيقية لنزع السلاح النووي.

وهذا هو أحد الأسباب التي دفعت حكومتي إلى أن تأخذ أحداث الأسابيع الأخيرة مأخذ الجد. ولقد شجبنا التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان. فتلك التجارب تُشكل نكسة خطيرة للأمل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وهي تغفل تماما إرادة المجتمع الدولي في حظر جميع التجارب النووية. كما أنها تُعرض الأمن الإقليمي في منطقة جنوب آسيا وما وراءها لخطر داهم.

والواقع أن انتشار أسلحة الدمار الشامل تهديد للسلم والأمن الدوليين. ومن المهم للغاية أن يضع مجلس الأمن بمشروع قراره هذا ثقله ونفوذه وراء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فهذا يُعزز الجهود الدولية المبذولة للحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية والتوصل إلى نزع السلاح النووي.

ولا يكفي أن نوقف التدفق؛ بل الواجب أن نحول المد. فالهدف النهائي هو القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل. وتتحمل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة عن تحقيق ذلك. غير أن هذا لا يُقلل بحال من واجب الدول الأخرى في الإسهام في نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية.

وترفض حكومتي رفضا باتا الفكرة القائلة إن الأسلحة النووية تزيد الأمن والمكانة الدولية، ونحن نرى أن رسالة اليوم إلى الهند وباكستان واضحة تماما: التجارب النووية لن توفر لهما مزيدا من الأمن - بل العكس هو الصحيح. ولأن تعزز مركزهما ومكانتهما بين الأمم. فالواقع أن البلدين، من خلال أعمالهما في ميدان أساسي واحد قد أبعدا نفسيهما عن مسار المجتمع الدولي. ونحن نريد لهما العودة. فالطريق الوحيد الذي يمكن للهند وباكستان أن تتخذاه هو الطريق الذي سلكته جنوب أفريقيا: إعادة

النظر في خيارهما النووي والتخلي عنه والانضمام إلى نظم المعاهدة.

ونحن نُسلم بتعقد الخلفية السياسية والتاريخية للتوتر في جنوب آسيا. ونود أن نُشجع الهند وباكستان على استئناف وتعزيز الحوار السياسي بشأن جميع القضايا المعلقة بما فيها كشمير. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون مستعدا لتيسير هذا الحوار بناء على طلب الطرفين كي يُقلل التوتر ويبني الثقة والأمن بينهما.

ولن يستطيع مجلس الأمن نفسه أن يتخلى عن مسؤوليته عن السلم والأمن الدوليين بأي حال وفي أي مكان. وهذا أيضا من أسباب مباشرة اليابان والسويد ومعهما كوستاريكا وسلوفينيا بتقديم مشروع القرار اليوم. ونحن نعتبره من الاستجابات الهامة لحالة دولية محفوفة بالمخاطر.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن مشروع القرار الذي ننظر فيه اليوم يأتي استجابة هامة حسنة التوقيت، من مجلس الأمن للحالة التي نشأت نتيجة للتجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان. ولقد علم العالم بقلق بالغ بالتفجيرات النووية التي زلزلت منطقة جنوبي آسيا. فقد اتخذت سنوات المواجهة والسباق الطويلة بين الهند وباكستان طابعا نوويا جديدا بالغ الخطورة.

وفي ظل ظروف الوقف الاختياري الشامل فعلا للتجارب النووية، فإن هذه الإجراءات تولد صعوبات إضافية كبيرة في إجراء المزيد من خفض الأسلحة النووية وتلحق الضرر بالنظام القائم لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

والفحوى العامة لمشروع القرار وأحكامه المحددة يجب أن تكون استجابة مناسبة وبالإجماع من جانب مجلس الأمن لهذا التحدي وهو يضطلع بمسؤوليته الرئيسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ومما له أهمية كبيرة في هذا الصدد نتائج اجتماع وزراء خارجية الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية المعقود في جنيف في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨، والتي أيدها مجلس الأمن فيما بعد. وإذ أدانت الدول الخمس دائمة العضوية في المجلس التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان، أعلنت أنه ينبغي ألا يصدر أي تهديد للاستقرار من جنوب آسيا وأن النزاع بين الهند وباكستان ينبغي ألا يتطور إلى سيناريو نووي. وطلب الوزراء الخمسة من كلا البلدين الامتناع عن إجراء تجارب نووية جديدة وعن نشر أسلحة نووية وقذائف قادرة على إيصال أسلحة نووية وعن إنتاج المواد الانشطارية. وناشدوا نيودلهي وإسلام أباد الالتزام بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، استنادا إلى حقيقة أن الهند وباكستان، وفقا لهاتين المعاهدتين، لا تتمتعان بمركز الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتتجسد جميع هذه الأفكار تجسيدا تاما في مشروع القرار، الذي نشعر بالامتنان لمقدميه.

وفي الوقت نفسه، نؤكد على استعدادنا لمساعدة الهند وباكستان في سعيهما للمصالحة والتعاون من خلال الحوار المباشر. ونحن مقتنعون أن باستطاعتنا إيجاد نقاط اتصال في نهجي نيودلهي وإسلام أباد لحل نزاعاتهما وأن بإمكانهما أن يحاولا تطوير أشكال مقبولة للطرفين من شأنها أن تساعدهما على التوصل إلى اتفاق دون تدخل في شؤونهما الداخلية ودون محاولات إثارة مشاكلهما القائمة لتصل إلى مستوى دولي.

وفي هذا الصدد، ترى روسيا أن اعتماد أي نوع من الجزاءات ضد هاتين الدولتين أمر لا مبرر له من وجهات النظر القانونية والسياسية والإنسانية الدولية. ومشروع القرار لا يتضمن أية إشارة مهما صغرت إلى أي نوع من أنواع الجزاءات.

ونشير مع الارتياح إلى التفاهم المشترك بين أعضاء مجلس الأمن بشأن ضرورة مواصلة بذل الجهود لخفض الخطر الذي برز جراء التجارب النووية التي اضطلع بها من جانب هاتين الدولتين الواقعتين في جنوب آسيا والتي تستهدف الحؤول دون انتشار الأسلحة النووية. وشهدت السنوات القليلة الماضية تحقيق تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح النووي. وعملية خفض الأسلحة النووية لروسيا والولايات المتحدة أصبحت ذات نطاق واسع. ويحدونا الأمل في أن نصل عما قريب إلى مرحلة جديدة في المفاوضات تؤدي إلى خفض سقف عدد الرؤوس الحربية النووية لدى الدولتين وإلى تقيد الدول النووية الأخرى أيضا بهذه العملية.

ومن بين المجالات ذات الأولوية في نزع السلاح المتعدد الأطراف مهمة تعزيز نظام عدم الانتشار لأسلحة الدمار الشامل. ونحن مقتنعون بأن النظام العالمي لعدم الانتشار الذي أنشئ يجب أن يعزز من خلال اتخاذ خطوات ملموسة جديدة موجهة نحو تلك المناطق والدول التي تثير قلقا خاصا من حيث عدم الانتشار. وروسيا، من جانبها، ستواصل عمل كل ما في مستطاعها من أجل تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومن أجل منع تقويضها أو تآكلها.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبت مجلس الأمن اليوم في مشروع قرار هام يتصدى لمسألة هامة من مسائل السلم والأمن الدوليين، هي مسألة الأسلحة النووية. وسلوفينيا من المشاركين في تقديم مشروع القرار، ونحن ندين بقوة التجارب النووية التي أجرتها مؤخرا الهند وباكستان. وإذ نشارك في صوغ مشروع القرار هذا، فإننا نود أن نضم صوتنا إلى الأصوات التي أعربت عن القلق الساحق للمجتمع الدولي إزاء هذا التطور المؤسف.

وسلوفينيا طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي من الموقعين على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن ملتزمون التزاما قويا بمبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، كما اعتمدها مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥. وسلوفينيا، مثلها مثل العديد من الدول الأعضاء الأخرى، تعتبر أن هاتين المعاهدتين تمثلان أسسا ضرورية للجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي وإزالة أسلحة الدمار الشامل في نهاية المطاف.

والتجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان تمثل انتكاسة خطيرة لهذه الجهود. وفي حين أن هذين البلدين لم ينضما إلى أي من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فهما بناء على ذلك يحاججان بصورة مشروعة بأنهما لم ينتهكا أي التزام من التزاماتهما بالمعاهدة، فإننا نعتقد أن التدابير المتخذة من جانبهما مؤخرا تركت أثرا ضارا على التطلعات العالمية لتخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل. وتم على نطاق واسع قبول مبادئ عدم انتشار الأسلحة النووية وحظر التجارب النووية بحيث أن آثارها المشروعة تتساوى وآثار الإعلانات الرسمية الصادرة عن الجمعية العامة. وبحكم ما هي عليه، فإنه لا يمكن للدول غير الأطراف في هاتين المعاهدتين أن تتجاهلهما ببساطة. وعلاوة على ذلك، فإن التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان يمكن أن تترك أثرا سلبيا على الاستقرار في المنطقة وفيما يتجاوزها، وأن من المستحيل تجاهل عبارات القلق الذي أعرب عنه في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، فضلا عن أنحاء العالم.

ونحن نرى أن حيازة الأسلحة النووية ليست هي السبيل لحل أية مشكلات. وهي لن تصل بها إلى المركز الذي تتوق إليه الدول الحائزة للأسلحة النووية. كما أنها لن تساعد في حسم أية مسائل سياسية معلقة. بل أنها بدلا من ذلك قد تطلق شرارة سباق تسلح نووي مكلف لا يعود بالفائدة على أمن واستقرار أو اقتصاد أي من المتنازعين.

والشواغل الأمنية المشروعة والمسائل السياسية في المنطقة تحتاج إلى التصدي لها بالحوار وبغيره من الوسائل السياسية. ولدى معالجة الحالة الراهنة، من الضروري أن يتصرف مجلس الأمن بتصميم على منع عكس الانجازات الهامة في مجال عدم الانتشار النووي وتعزيز الجهود من أجل نزع السلاح النووي. ولهذا فإن مشروع القرار يطالب الهند والباكستان بالامتناع عن المضي في إجراء مزيد من التجارب النووية ويحثهما وجميع الدول الأخرى التي لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على الانضمام إليهما دون تأخير ودون شروط.

ومن الأهمية بمكان على نحو خاص أن تمتنع الهند وباكستان عن التسلح بالأسلحة النووية أو نشر الأسلحة النووية أو القذائف وأن تمتنعا عن إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية. وفي هذا الإطار، فإننا نشير إلى بعض الدلائل المشجعة في البلدين بالنسبة لتدابير ضبط النفس.

ومشروع القرار المعروض علينا يُعرب عن التأييد لجهود الأمين العام الرامية إلى تشجيع الحوار بين الهند وباكستان. ونحثهما على اغتنام هذا العرض للمساعدة في إجراء حوار بناء. وينبغي أن تستخدم استخداما تاما الآليات الموجودة للحوار الثنائي بشأن جميع المسائل السياسية والأمنية. وإننا نرى أنه يمكن للأمين العام بل وينبغي له أن يضطلع بدور مفيد، وفقا للميثاق، في الجهود التي بذلت من أجل إعادة تنشيط الحوار.

وتؤكد سلوفينيا مجددا على أهمية التقيد العالمي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية اللتين تمثلان أسسا ضرورية للسعي من أجل تحقيق نزع السلاح النووي. وإن عدم الانتشار النووي وحظر التجارب النووية ليسا كافيين في حد ذاتهما لإزالة الخطر النووي. ومن الضروري تحقيق تقدم فيما يتعلق بالتدابير الفعالة لنزع السلاح النووي. وينبغي ألا نسمح للتجارب النووية في جنوب آسيا، أو في أي مكان آخر، بأن تعرض للخطر جهودنا في هذا الطريق. وينبغي لنا بدلا من ذلك أن نؤكد مجددا على التزامنا بالمضي في التنفيذ الفعال لجميع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك المادة ٦ في المعاهدة، وأن نتابع بنشاط متجدد تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي وإزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشعر وفد كوستاريكا بالامتنان لكم، السيد الرئيس، على قراركم، الذي أتاح في فترة زمنية قصيرة عقد هذه المناقشة المفتوحة بحضور الأمين العام بغية دراسة واعتماد مشروع قرار يتسق ومسؤوليات مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين.

وتود كوستاريكا، وهي من مقدمي النص المعروض علينا أن تعرب في هذه المناسبة عن امتنانها لوفود اليابان والسويد وسلوفينيا التي كانت قيادتها النشطة عاملا أساسيا لنا اليوم للنظر في مشروع القرار هذا.

وبالإضافة إلى ذلك، نشكر سائر أعضاء مجلس الأمن الذين أثبتوا مرة أخرى التزامهم الحازم بقضية السلم الدولي.

وبلدي قد جعل من نزع السلاح أكثر من مجرد هدف من أهداف السياسة الخارجية. إذ ما فتئنا بلدا منزوع السلاح منذ ٥٠ سنة وبالتالي فإننا نتمسك على الصعيدين الوطني والدولي بسياسة ثابتة لا تتغير لصالح نزع السلاح بجميع أنواعه. وفي جميع المناسبات وفي جميع المحافل عبرنا عن رفضنا لسباق التسلح بجميع أشكاله.

وفي هذا الصدد، ما فتئنا ثابتين في القول بأن تكديس الأسلحة يتنافى وأهداف العالم الحديث في السلام والأمن والتنمية. وقد قلنا المرة تلو الأخرى أن الموارد الاقتصادية التي يكرسها العالم للأسلحة التقليدية والنووية ينبغي إعادة توجيهها من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية الحقة والعدالة الاجتماعية لجميع الشعوب.

وهذه السياسة الثابتة لأبناء كوستاريكا ما فتئت تطبق وبشكل خاص على مسألة الأسلحة النووية، التي تشكل أداة تتنافى مع العقل وتهدد وجود البشرية جمعاء والعالم كما نعلم.

وفي الحالة المعروضة الآن بكل أسف على المجلس نواجه الواقع المحزن لبلدين من بلدان العالم النامي لديهما احتياجات اقتصادية واجتماعية ملحة وعاجلة يتعين عليهما تلبيتها لكنهما بدلا من ذلك يكرسان مواردهما المالية وذكاء علمائهما لهدف طائش ويدلل على عدم الالتزام بالقيم والمبادئ الحقة للتعايش المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

إن هذا لم يعد نزاعا إقليميا ثنائيا. فهو الآن يذهب إلى أكثر من ذلك بكثير. فتحت ذريعة الحفاظ على أمنهما الوطني التزم البلدان كلاهما بالبدء في سباق تسلح نووي يشكل، إلى جانب تأثيره على التوترات الإقليمية، تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، تود كوستاريكا أن تغتنم هذه الفرصة لتوجيه نداء قوي شديد إلى الهند وباكستان بالوقف الفوري لتطوير الأسلحة النووية والانضمام في أسرع وقت ممكن ودون شروط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وكوستاريكا، من منطلق التمسك بالتزامها بالتسوية السلمية للمنازعات، تحث الهند وباكستان على حل جميع خلافاتهما المعلقة، بما في ذلك مسألة كشمير، عن طريق الحوار والتفاوض. وفي هذا الصدد، نود التأكيد على الدور المحتمل للأمين العام.

إن نص مشروع القرار المعروض علينا اليوم واقعي ومعقول ومتوازن. وهو يعبر عن التزام واضح من جانب هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين وهو في نهاية المطاف الالتزام الأساسي للمجلس. وترى كوستاريكا أن من المهم ملاحظة أن

المجلس، بينما في الماضي، لأسباب تتعلق بالتوازن العالمي، لم يدن القيام بإجراء تجارب نووية، فإن هذا لا يمكن الاحتكام إليه بوصفه سابقة تبرر الآن عدم انتهاج - وفوق كل شيء للمستقبل - موقف قوي واضح ضد مثل هذه الأعمال، بغض النظر عن مكان وقوعها أو المسؤول عنها.

ومنذ هذه اللحظة، التي يعتبرها وفدي تاريخية، ينبغي أن يكون بإمكاننا أن نقول نعم إن مجلس الأمن ينتهج سياسة حقيقية بإدانة التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى وفقا لأحكام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونظرا للطبيعة الخطيرة والعاجلة للحالة ووفقا لأحكام مشروع القرار، نثق بأن الأمين العام في المستقبل القريب جدا سيكون بإمكانه إبلاغنا بأن الهند وباكستان قد بدأتا تنفيذ جميع الأحكام الواردة في مشروع القرار الذي سنعتمده.

لكل هذه الأسباب تعتز كوستاريكا بكونها أحد مقدمي مشروع القرار المعروض علينا.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في المقام الأول، نود أن نعرب عن امتناننا لوفود سلوفينيا والسويد وكوستاريكا واليابان التي أفضت بنا إلى النقطة التي وصلنا إليها اليوم، بفضل جهودها الدؤوبة ومثابرتها. ويستحق السفير أوادا، بوجه خاص، إعجابنا وتقديرنا على الطريقة التي أدار بها مفاوضاتنا.

وما فتئت كينيا تنتهج بشكل دائم وقوي سياسة نشطة إزاء عدم الانتشار النووي وتشجع، مع آخرين، هدف نزع الأسلحة النووية بالكامل وإزالة هذه الأسلحة. وعليه فإننا طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي معاهدة بليندابا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، وهي أحد الموقعين على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وهي في الواقع من بين الدول الأوائل الأعضاء الـ ٢١ في مؤتمر نزع السلاح.

ومن هذا المنظور علمنا بأسف وقلق بالتفجيرات النووية الجوفية التي أجرتها الهند وباكستان. ولا شك أننا سنتذكر هذه التجارب باعتبارها ضربة خطيرة لآمالنا في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ونحن نشجع الهند وباكستان على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن القيام بأية تجارب أخرى. ونحيط علما بالضمانات الواردة في البيانات الصحفية لحكومتيهما ونتوقع منهما أن يمارسا أقصى درجات ضبط النفس على التكنولوجيا الفتاكة التي بحوزتهما، وأن تظلا ملتزمتين بهدف نزع السلاح النووي الذي تكرسه حركة عدم الانحياز وأن تشتركا مع الآخرين في التفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح.

ومن المؤسف أن عدم الأمن الذي نشأ نتيجة الافتقار إلى الالتزام الحقيقي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالمضي قدما على طريق نزع السلاح قد أعطى لآخرين، الذين شعروا بالحاجة إلى ضمان أمنهم، ذريعة لإجراء التجارب. وإن أعمال هذين البلدين على الرغم من أنها تستحق الشجب فإنها بكل تأكيد فتحت العيون.

وتحقيقا لهذا الغرض، فإن الحاجة إلى وجود ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بل والحاجة الأكثر إلحاحا لجهود متجددة لتخليص العالم من الأسلحة النووية لهما أهمية بالغة. ونحن نتطلع للدول الحائزة للأسلحة النووية لأخذ زمام المبادرة. ونتوقع منها أن تنهض بجدية بمسؤوليتها من أجل أن تزيل بشكل نهائي خطر الأسلحة النووية الذي ما فتئ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يخيم علينا.

وإن البيانين الرئاسيين الصادرين عن مجلس الأمن بشأن التجارب التي أجرتها الهند وباكستان قد أعربا عن الرأي بأن هذه التجارب تتعارض مع الجهود العالمية الحالية من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وكينيا مقتنعة بأنه لا ينبغي القيام بأية تجارب من أي نوع، جوفية أو غيرها، وأن جميع التجارب تشكل تهديدا لنا جميعا حيث أنها تزيد من فرص الانتشار بل من سباق التسلح. وفي هذا الصدد، نرحب بالالتزام المتجدد الوارد في بلاغ جنيف للدول الخمس الدائمة العضوية الذي تعرب فيه في جملة أمور عن عزمها على الوفاء بالتزاماتها المتصلة بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وستصوت كينيا مؤيدة مشروع القرار المعروض علينا لأننا نرى أنه، وإن كان لا يغطي جميع المجالات التي ينبغي تغطيتها، يلبي شواغلنا الرئيسية فيما يتصل بعدم

الانتشار النووي، ويتضمن التزاما بنزع السلاح النووي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، وأخيرا يطلب من الهند وباكستان اختيار طريق التعقل بل طريق الحوار.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشكل التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان في الأسابيع الأخيرة ضربة شديدة جدا ليس فحسب لاستقرار وأمن منطقتهما بل أيضا إلى نظام عدم الانتشار الدولي الذي نعتمد عليه جميعا. وفي غضون دقائق معدودات سيصوت هذا المجلس على مشروع قرار يدين هذه التجارب. وليس من الممكن أن يكون هناك رد آخر من جانب المجتمع الدولي على مثل هذه الأعمال.

بيد أن مشروع القرار يحمل أكثر من إدانة. فهو يجعل من الواضح الطريق الذي ينبغي للهند وباكستان اتباعه من أجل استعادة مكانتيهما عند جميع الدول. وهو يطلب إلى الهند وباكستان أن تمتنعا عن التسلُّح بالأسلحة النووية أو نشرها بغية تجنب قيام سباق للتسلح بالقذائف التسيارية، وبغية تجنب المزيد من الانتشار النووي عن طريق تصدير هذه التكنولوجيا. ويحث أيضا الهند وباكستان على استئناف الحوار الدبلوماسي بينهما، وهو الطريق المفضي إلى إحلال سلام حقيقي.

إن مشروع القرار هذا يؤيد بالكامل البلاغ المشترك الصادر عن وزراء خارجية الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في جنيف بتاريخ ٤ حزيران/يونيه. وفي نهاية الاجتماع في جنيف، ذكرت وزيرة الخارجية ألبرايت أنه في الأسابيع المقبلة، ستُشرك روسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة دولا إضافية مهتمة في جهدنا المشترك من أجل إحلال السلام والاستقرار في جنوب آسيا. وإن اعتماد المجلس لمشروع القرار هذا خطوة هامة على ذلك الطريق.

ولقد كان اجتماع جنيف جزءا مما نتوقع أن يكون عملية مستمرة تضم العديد من المشاركين في مختلف المحافل، وتعالج مجموعة المسائل الأمنية بكاملها لجنوب آسيا، النووية وغير النووية. ويحدونا الأمل أن نتوصل عن طريق ذلك الاجتماع والاجتماعات المقررة في المستقبل إلى مساعدة الهند وباكستان. ونحن لا ننوي أن نجعلهما دولتين منبوذتين، بل أن نعمل على إقناعهما بأنه من مصالحهما الوطنية الأمنية أن تفعلا ما يحثهما المجتمع الدولي على القيام به.

لقد طلبنا إلى الهند وباكستان، ونواصل الطلب إليهما، أن تتخذا خطوات من أجل تفادي قيام سباق للتسلح، وتخفيض حدة التوترات. وينبغي للدولتين أن توقّعا وتصدقا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فورا ودون شروط. وينبغي لهما أيضا أن تمتنعا عن نشر قذائف من جميع الأنواع. وينبغي أن تتوقفا عن إنتاج المواد الانشطارية، وينبغي أن تدخلا في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، وأن تفعلا ذلك بحسن نية. وينبغي أيضا أن تتعهدا رسميا بعدم تصدير الأسلحة والتكنولوجيات الخطيرة. وينبغي أن تمتنعا عن إجراء تجارب على القذائف مهما كان نوعها، حيث أن أي تجربة من هذا النوع عمل ينم عن تحد.

وينبغي أن تفعلا جميع هذه الأشياء ليس لمجرد أن مجلس الأمن أو الدول الحائزة للأسلحة النووية تعلن عن أهمية اتخاذ خطوات فورية لوقف سباق التسلح الخطير في جنوب آسيا. ينبغي أن تفعلا ذلك لأنه من مصلحتهما بالذات أن تتخذا هذه الخطوات. وإن الطريق الذي شرعتا في سلوكه لا يضيف شيئا إلى أمنهما بل يخفف منه. ونطلب إليهما أن تحولا مسارهما الآن.

ويجب أيضا أن تفهم الهند وباكستان بعبارات لا لبس فيها أن التجارب التي قامتا بها والإعلانات الصادرة عنهما فيما بعد لا تجعلهما دولتين حائزتين للأسلحة النووية. فنحن لن نؤيد تعديل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بغية السماح بانضمامهما اليها بوصفهما دولتين حائزتين للأسلحة النووية، لأن من شأن ذلك أن يقوض تماما هدف معاهدة عدم الانتشار والنظام الدولي لعدم الانتشار.

ونطلب أيضا إلى باكستان والهند أن تعملا على تخفيض حدة التوترات بينهما. فلكل منهما شواغل أمنية مشروعة. ولقد مددنا بالفعل يدنا إلى الطرفين لعرض مساعدتنا على تحسين مناخ الثقة ومن ثم الأمن بينهما. وإنني أكرر العرض مرة أخرى باسم حكومتي.

إن منطقة كشمير يمكنها أن تكون الشرارة التي تشعل فتيل الصراع الذي قد يتعذر على أي كان أن

يوقفه. ونحث الهند وباكستان كلتيهما على العمل من أجل تجنب إشعال الفتيل. ونعتقد أنه يوجد عدد من الخطوات التي يمكن أن تتخذاها من أجل تقليل فرص سوء الحسبان أو سوء الفهم الذي يفضي إلى قيام وضع لا يريده بحق أي من الجانبين. وينبغي أن تتجنبا القيام بتحركات تنذر بالخطر قرب خط المراقبة، أو اجتياز الخط من قبل قوات عسكرية أو أمنية، أو التسلل عبر الحدود، أو القيام بأعمال أخرى تنم عن التحدي في المنطقة.

وتطلب الولايات المتحدة إلى الهند وباكستان أن تحترما البلاغ الصادر عن الأعضاء الخمسة الدائمين بتاريخ ٤ حزيران/يونيه في جنيف، والرسالة التي يتضمنها مشروع القرار الذي نحن على وشك أن نعتمده. فهما ليستا دعوتين إلى فرض العقاب أو الجزاء. بل هما دعوة يطلقها المجتمع الدولي من أجل ضبط النفس والتصرف بحذر وحكمة. ونحث زعماء الدولتين معا بقوة وبإخلاص على مقاومة القيام بعمل متهور اليوم كي تتسنى لأطفالهم فرصة العيش في جنوب آسيا المستقرة والسلمية في المستقبل.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أذكر أن الحكومة البرازيلية أعربت في مناسبات متكررة عن أسفها العميق إزاء التجارب النووية التي أجرتها الهند بتاريخ ١١ و ١٣ أيار/مايو، والتي أجرتها باكستان بتاريخ ٢٨ و ٣٠ أيار/مايو. والإعراب عن الشعور بالقلق والذعر كان مباشرا ولا لبس فيه.

إن الحكومة البرازيلية تطلب مرة أخرى إلى الهند وباكستان على حد سواء أن توقّعا وتصدقا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأن تسهما في دخول ذلك الصك حيز النفاذ. وتناشد البرازيل أيضا كلتا الحكومتين ممارسة ضبط النفس، وتخفيض حدة التوترات، وتعزيز الحوار بشأن التوصل إلى تسوية سلمية لجميع المسائل الثنائية، والانخراط في عملية من التعاون المفيد. ومن شأن هذه الخطوات ألا تسفر عن فوائد ملموسة لشعبي الدولتين فحسب، بل أيضا عن تعزيز وضعهما ومركزهما أمام المجتمع الدولي.

عندما طلب الرئيس فرناندو أنريكي كاردوسو موافقة الكونغرس على نص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أكد على أن الأسلحة النووية لا تمثل في عالمنا اليوم إلا "استنزافا للموارد ومصدرا للخطر والشك".

لذلك لاحظنا مع القلق البالغ سلسلة الأحداث التي قربت جنوب آسيا إلى حافة قيام سباق للتسلح النووي، وهددت نظام عدم الانتشار النووي بالخطر وجعلت الجهود العالمية المبذولة من أجل تحقيق نزع السلاح النووي أكثر صعوبة. وهذه الأحداث المؤسفة تعزز أهمية اتخاذ جميع الدول النووية تدابير ملموسة لإزالة الأسلحة النووية بصورة كاملة.

إن البرازيل توافق على البيانات الصادرة عن الآلية الدائمة للتشاور وتنسيق السياسات - مجموعة ريو - الصادرة في مدينة بنما، وعلى القرار C/E/Res/39 الصادر عن مجلس منظمة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

لقد أسفت مجموعة ريو لإجراء التجارب النووية في أي مكان من العالم والآثار السلبية المترتبة على هذه التجارب في السلم الدولي والبيئة وصحة الإنسان. وناشدت مجموعة ريو أيضا المجتمع الدولي أن يبدأ فورا مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، بغرض وضع تدابير ملموسة لإزالة الأسلحة النووية، الأمر الذي يعزز نظام عدم الانتشار النووي.

ولقد شاركت البرازيل بنشاط طوال العقود الثلاثة الماضية في الحملة الرامية إلى الحظر الشامل للتجارب النووية، وآخرها في المبادرة التي أدت إلى اتخاذ الجمعية العامة القرار ٥٠/٧٠ ألف، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بشأن "التجارب النووية". وأكد ذلك القرار من جديد، إلى جانب أسفه للتجارب النووية التي أجرتها حينئذ دولتان نوويتان، في الفقرة الثانية من ديباجته، على أن

> "وقف جميع التجارب النووية سيسهم في عدم انتشار الأسلحة النووية من جميع الجوانب، وفي عملية نزع السلاح النووي مما يفضي إلى الهدف النهائي وهو الإزالة التامة لجميع الأسلحة النووية مما يزيد تعزيز السلم والأمن الدوليين".

وهذه لا تزال وجهة نظرنا.

وفي هذا السياق، نرحب بالبيان الصادر عن وزراء خارجية الدول النووية الخمس بتاريخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الذي أكدوا فيه مجددا عزمهم على الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بنزع السلاح النووي في إطار المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ومشروع القرار المعروض علينا، بتأييده في الفقرة ٢ من منطوق البلاغ المشترك الصادر عن وزراء خارجية تلك البلدان، يعزز القيمة القانونية لذلك البيان.

إن البرازيل ستصوت لصالح مشروع القرار.

السيد جاغني (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن سياسة بلدي حيال مسألة نزع السلاح عموما، والامتثال الصارم لنظام عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل خصوصا، ثابتة دوما. لهذا السبب لا نزال نقول إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هما مصدر أمل في مسعانا المشترك من أجل جعل هذا العالم مكانا أكثر أمانا للأجيال الحاضرة والمستقبلة.

واسمحوا لي بأن أسارع إلى الإشارة إلى أن استمرار التقيد بنظام عدم انتشار الأسلحة النووية سيتوقف إلى حد كبير على المساواة في المعاملة بين جميع الدول. وتخصيص مجموعة من الأحكام لبعض الدول، ومجموعة أخرى لبعضها الآخر، لا يمكن تبريره، ومن ثم فإنه لا يفيد ولا يمكن الدفاع عنه. وغني عن البيان أن العالم كان سيصبح مكانا أكثر أمانا وتعقلا لو أننا جميعا مارسنا اللعبة على أساس نفس الأحكام.

وعلاقات التعاون والصداقة الوطيدة التي تربط غامبيا بباكستان والهند معا تسمح لنا بأن نعلن بلا تردد أن حكم العقل والنية الحسنة سيسودان دائما، ومن ثم فإننا في تقييمنا للحالة واثقون من أن نشوب سباق مخيف للتسلح في جنوب آسيا لن يكون واردا في الحسبان، ويجب ألا يرد في الحسبان.

وأخيرا، فإن وفدي إذ يصوت مؤيدا لمشروع القرار، سيعيد تأكيد اقتناعه الراسخ بأن نزع السلاح النووي التزام على جميع الدول دون استثناء.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن التجارب النووية التي أجرتها الهند في ١١ و ١٣ أيار/ مايو، وباكستان في ٢٨ و ٣٠ أيار/ مايو، بالإضافة إلى التوتر السائد في جنوب آسيا، قد أثارت قلقا عميقا في جميع أنحاء العالم.

وفرنسا أعربت عن أسفها وإدانتها لتلك التجارب، التي تتعارض مع الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الانتشار النووي، وتتعارض مع الالتزام الدولي الواسع النطاق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وقد اجتمع وزراء خارجية روسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في ٤ حزيران/يونيه، في جنيف، وقدموا في بيانهم المشترك مقترحات محددة وأوضحوا معالم العمل في المستقبل، مما سيؤيده مجلس الأمن عندما يعتمد مشروع القرار المعروض اليوم.

ونظرا للحالة السائدة في جنوب آسيا، تشعر فرنسا أن من الأولوية المحافظة على نظام عدم الانتشار الذي أنشئ في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز ذلك النظام. وتؤكد فرنسا مرة أخرى التزامها بتنفيذ المقررات والقرارات التي اتخذها مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥.

ونحن نهيب بالهند وباكستان، وكذلك الدول الأخرى التي لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن تفعل ذلك دون تأخير ودون شروط. ولا يزال هدفنا أن تصبح جميع البلدان، بما فيها الهند وباكستان، أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما هي، ودون تعديل.

وندعو الهند وباكستان إلى المشاركة في مفاوضات مؤتمر نزع السلاح الجارية في جنيف، وعلى أساس ولاية متفق عليها، بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية. ونحن ننوه باستجابة ذينك البلدين العظيمين لطلباتنا.

ولا يمكن أن نقلل من شأن البعد الإقليمي للتوتر في جنوب آسيا. وتشكل النزاعات القائمة بين البلدين، ولا سيما بشأن كشمير، أساس المشاكل القائمة اليوم. ومن الضروري أن نسعى بنشاط إلى إيجاد حلول لهذه المشاكل من خلال التفاوض الثنائي المباشر، وإنشاء تدابير لبناء الثقة. ومن أجل كفالة السلم والأمن والاستقرار في

المنطقة، يتوجب علينا أن نشجع الهند وباكستان على اتخاذ ذلك الخيار.

وإذا كان لنا أن نحقق جميع تلك الأهداف، فإننا نرى أن من المستصوب الاستمرار في تعزيز الحوار والتعاون مع الهند وباكستان وتفادي الإجراءات القسرية. ولكن يجب على هذين البلدين أيضا أن يظهرا ضبط النفس، وأن يبرهنا، بالعمل وفق طلبات مجلس الأمن، على استعدادهما للالتزام بهذا النهج.

وبهذه الروح فإن الوفد الفرنسي سيصوت مؤيدا لمشروع القرار.

السيد دانغ ريواكا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إننا نواجه مرة أخرى خطر نشوب سباق للتسلح النووي. وفي الظروف المتشابهة من الأمثل لمجلس الأمن أن يأخذ موقفا ثابتا يتمثل في الحزم والرفض، بغض النظر عمن يقف في قفص الاتهام. إلا أننا مضطرون إلى أن نبدي ملاحظتنا ومفادها أن تقديرات المجلس في الواقع فيما يتعلق بقضايا معينة، تتسم بالالتباس وبعدم الموضوعية إلى حد ما.

ولذلك كنا نفضل، في جملة أمور، لو أن الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار قيد النظر قد صيغت بنفس العبارات التي وردت في بيانات اعتمدها المجلس في ظروف مماثلة.

وبعد أن ذكرنا ذلك، فإننا بدافع من رغبتنا في الوحدة والروح البناءة، سننضم إلى توافق الآراء.

السيد بوعلاي (البحرين): أود في البداية أن أعرب عن شكر وتقدير وفد بلادي لوفود كل من اليابان والسويد وسلوفينيا وكوستاريكا على الجهود الطيبة التي بذلتها من أجل الوصول إلى صيغة توفيقية لمشروع القرار الذي نحن بصدده اليوم.

إن البحرين، حرصا منها على استقرار الأمن والسلم الدوليين، دعت في عدة مناسبات المجتمع الدولي للعمل على منع انتشار الأسلحة النووية، والحظر الشامل للتجارب فيها، إيمانا منها بضرورة تطهير عالمنا من هذه الأسلحة الفتاكة التي قد تتسبب في هلاك البشرية جمعاء. انطلاقا من ذلك فإن البحرين تدعو البلدين الجارين الصديقين باكستان والهند إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس واتخاذ الخطوات اللازمة للحد من أسباب التوتر بينهما وإزالتها عن طريق الحوار سعيا إلى حل المشاكل التي قد تعترض سبيل تكريس علاقات جوار طيبة بينهما.

في الوقت الذي يحيي فيه وفد بلادي جهود الأمين العام في هذا الصدد، فإننا نعتقد جازمين بأن الحوار بين البلدين هو الأسلوب الأمثل لنزع فتيل التوتر في جنوب آسيا.

إن الحديث عن السلم والاستقرار في منطقة جنوب آسيا يقودنا إلى الحديث عن أمن واستقرار منطقة جارة لها لا تقل عنها أهمية، ألا وهي منطقة الشرق الأوسط، والتي ما فتأت بلادي تدعو إلى جعلها منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن كافة أسلحة الدمار الشامل، اقتناعا منها بضرورة تحقيق الأمن والسلام فيها وإبعاد شبح الحرب النووية عنها، وما ستخلفه تلك الحرب من خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): بالإغفال التام لاعتراض واحتجاج المجتمع الدولي أجرت الهند خمس تجارب نووية في ١١ و ١٣ أيار/مايو فأحدثت توترا مفاجئا في شبه القارة في جنوب آسيا. ثم أجرت باكستان تجاربها النووية الخاصة بها. وهذا التطور الخطير في الأحداث شكّل تحديات خطيرة للسلم والأمن الدوليين في عصر ما بعد الحرب الباردة وأثار قلق المجتمع الدولي بأسره.

وبالرغبة في منع سباق للتسلح في جنوب آسيا، ووقف تصاعد التوترات في المنطقة وحماية النظام الدولي لعدم الانتشار اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء الخمس الدائمة في مجلس الأمن، في جنيف في ٤ حزيران/يونيه، وأصدروا بيانا مشتركا. واستجاب الوزراء استجابة منسقة للتجارب النووية التي أجرتها الهند ثم باكستان. وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء التوتر في شبه القارة وتعهدوا بالتعاون الوثيق لمنع سباق للتسلح في المنطقة، ولدعم نظام عدم الانتشار والتشجيع على الحل السلمي للخلافات بين الهند وباكستان.

كذلك تعهد الوزراء بالتشجيع الفعال للهند وباكستان على محاولة بناء الثقة بدلا من السعي إلى المواجهة، وعلى التماس حلول مقبولة من الطرفين عن طريق الحوار الذي

يتناول الأسباب الجذرية للتوتر بما في ذلك مسألة كشمير. وفي ذلك الصدد حث الوزراء الطرفين على تجنب التهديد بالتحركات العسكرية والانتهاكات عبر الحدود وسائر الأعمال الاستفزازية. وللعمل المنسق الذي قام به الوزراء الخمسة في ظل الظروف الراهنة أهمية كبيرة وبعيدة المدى. ومشروع القرار المطروح أمامنا بتصديقه على البيان المشترك يسلم تماما بالنتائج الإيجابية للاجتماع.

ونحن نأمل أن تحول الجهود المشتركة التي يبذلها المجلس وبقية المجتمع الدولي دون سباق للتسلح في جنوب آسيا، وأن تعزز النظام الدولي لعدم الانتشار، وأن تحرك البلدين المعنيين نحو الحل السلمي لخلافاتهما واستئصال الأسباب الجذرية للتوتر.

وقد وجهت التجارب النووية التي قامت بها الهند ثم تبعتها باكستان لطمة قوية للجهود الدولية المبذولة لعدم الانتشار. وفي ظل الظروف الراهنة فإن الأكثر إلحاحا في رأينا هو اتخاذ التدابير الداعية للهند وباكستان إلى ممارسة ضبط النفس ووقف جميع التجارب النووية الأخرى والتخلي عن برنامجهما لتطوير الأسلحة النووية، والالتزام بعدم التسلح النووي أو وزع الأسلحة النووية والتعهد بالتمسك بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الفور وبلا شروط.

ويؤكد مشروع القرار المطروح أمامنا تأكيدا تاما أهمية هاتين المعاهدتين وتصميم المجتمع الدولي على مواصلة التقيد بالمعاهدات ويطلب من البلدين بعبارات واضحة طلبات مقابلة. وذلك أمر بالغ الحكمة وعمل ضروري.

كذلك عكرت التجارب النووية الأخيرة العلاقات الثنائية بين الهند وباكستان وقوضت دعائم السلام والاستقرار النسبيين في شبه القارة. وما يثير القلق هو أن البلدين دخلا مرة أخرى في اشتباك عسكري في كشمير. ولا شك في أن تصعيد نزاع كشمير سيزيد من تردي الوضع الذي لن تترتب عليه معاناة غير مسبوقة للبلدين وشعبيهما فحسب بل سيعرض للخطر بالضرورة سلام واستقرار جنوب آسيا وآسيا والعالم بأسره.

ورغبة منا في تخفيف التوتر في المنطقة فإننا ندعو الهند وباكستان إلى الهدوء وضبط النفس وإلى استئناف المحادثات بينهما وإلى وقف أي بيانات أو تحركات يمكن أن تزيد من تصعيد التوترات، والامتناع عن الدخول في سباق للتسلح. وفي كشمير ينبغي أن يحترما خط المراقبة ويتقيدا به. وينبغي مهما كانت الظروف ألا يعبرا خط المراقبة أو يسعيا من جانب واحد إلى تغيير الوضع القائم في المنطقة. وعلى هذا الأساس ينبغي أن يبحث البلدان عن حل مقبول من الجانبين، وفقا للمبادئ الواردة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات المماثلة، وعن طريق المفاوضات السلمية. ونحن نعارض أي إجراء لفرض السيطرة الإقليمية.

ويأتي مشروع القرار المطروح أمامنا استجابة من مجلس الأمن للتجارب النووية التي أجرتها الهند ومن بعدها باكستان، وكذلك للتوتر في جنوب آسيا. ونأمل أن تستجيب الهند وباكستان لنداء المجتمع الدولي وأن تنفذا مشروع القرار بجدية. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي المتابعة عن كثب لتطور الأحداث في شبه القارة وأن يشجع ويوجد مناخا خارجيا ملائما تستطيع فيه الهند وباكستان أن تحلا خلافاتهما سلميا. وفي ضوء طبيعة النزاع في شبه القارة ينبغي للمجلس أن يؤدي دورا رئيسيا ومحوريا.

والصين كعادتها دوما تتخذ موقفا عادلا ومسؤولا وتواصل القيام بدور بناء في معالجتها للوضع في جنوب آسيا والمساعدة على الحل.

وفي ضوء ما ذكرت فإن الوفد الصيني سوف يصوت لصالح مشروع القرار المطروح أمامنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا للبرتغال.

أود أن أبين أن موقف البرتغال في تصويتها لصالح مشروع القرار المطروح أمامنا واضح تماما في البيان الذي ستدلي به رئاسة الاتحاد الأوروبي.

والآن أستأنف عملي رئيسا لمجلس الأمن.

وسأطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1998/476.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا.

اعتمد مشروع القرار بالإجماع، بوصفه القرار ١١٧٢ (١٩٩٨).

والآن أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا شك في أن التجارب النووية في الهند وباكستان مربكة للتطورات ولها عواقب بعيدة المدى على المنطقة وعلى المجتمع الدولي. فهي تؤثر على السلام والاستقرار في جنوب آسيا، وهي منطقة ظلت مهدا لحضارة إنسانية؛ منطقة بها إمكانات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن للتجارب تأثيرا خطيرا على العملية الجارية لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي ومستقبلها، وعلى أمننا المشترك.

ومن الأمور الهامة أن مجلس الأمن الذي يضطلع بالمسؤولية الأولية بمقتضى الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين ينبغي أن يكون صوته واحدا ودون تأخير بالنسبة لهذه التطورات. وأنا أشكر مقدمي مشروع القرار لمبادرتهم ولعملهم الجاد للتوصل إلى قرار يعالج شواغل جميع أعضاء المجلس.

وأود بوجه خاص أن أرحب بمناشدة الهند وباكستان استئناف محادثاتهما الثنائية حول القضايا التي فرقتهما للأسف. وسأواصل بذل جهدي للتشجيع على هذا الحوار على أمل أن يحد من التوترات ومن خطر التصعيد إلى سباق للتسلح النووي.

على مر السنوات العديدة الماضية كانت هناك دلائل مشجعة على أن العالم قد يسير نحو إنهاء سباق التسلح النووي العالمي، إذ استمر تطبيق عملية نزع السلاح النووي طبقا للمادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والتطورات التي تتعارض وهذه العملية أو تعيقها ينبغي تفاديها بالتأكيد ونحن نسير معا نحو تحقيق الهدف النهائي ألا وهو إزالة الأسلحة النووية في عالم أكثر أمنا وأفضل لنا جميعا ولأجيال المستقبل.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي باسم الاتحاد الأوروبي. وتنضم إلى هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلد المنتسب قبرص، وكذلك البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة في منطقة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية - أيسلندا.

يرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا باعتماد هذا القرار، الذي يجسد اشمئزاز المجتمع الدولي ككل من التجارب النووية التي أجرتها الهند أولا ثم باكستان، وقلقه العميق إزاء ما يتهدد السلم والاستقرار في منطقة جنوب آسيا الذي يشكله الانتشار النووي وانتشار القذائف. وكما أوضح الاتحاد الأوروبي من قبل، فإننا ندين هذه التدابير، التي تتعارض والإرادة التي عبرت عنها ١٤٩ دولة موقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لوقف التجارب النووية وتتعارض والجهود الرامية إلى تعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما تاما بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية والركيزة الأساسية للسعي إلى نزع السلاح النووي، ويطلب من جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تفعل ذلك. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما تاما بالتنفيذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ويحث الاتحاد الأوروبي الهند وباكستان على القيام بأسرع ما يمكن باتخاذ خطوات للتدليل على التزامهما بالجهود الدولية بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح النووي وذلك من خلال التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتحرك للتصديق عليها؛ ومن خلال الإسهام النشط ودون شروط في بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح في جنيف لوضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وغيرهما من الأجهزة النووية المتفجرة؛ ومن خلال فرض رقابة صارمة على تصدير الأعتدة والمعدات والتكنولوجيا الخاضعة لسيطرة مجموعة الموردين النوويين وقوائم الاستخدام الثنائي

ومرفق نظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف، ومن خلال عدم التزامهما بتجميع الأجهزة النووية أو نشر هذه الأجهزة على عربات إيصالها، وأن تتوقفا عن تطوير ونشر القذائف التسيارية القادرة على إطلاق رؤوس حربية نووية.

وسيتابع الاتحاد الأوروبي عن كثب تطور الحالة وسيتخذ التدابير المناسبة إذا لم توقع الهند وباكستان على الاتفاقات الدولية لعدم الانتشار والتحرك للتصديق عليها، وبخاصة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومن دون شروط.

وكذلك يحث الاتحاد الأوروبي الهند وباكستان على الدخول في حوار يعالج الأسباب الجذرية للتوتر بينهما، وعلى محاولة بناء الثقة بدل السعي إلى المواجهة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، سعادة السيد كمال خرازي. وأرحب به باسم المجلس وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أعرب عن تهانينا لكم، على توليكم رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه. وأود أن أعرب أيضا عن التقدير لوزير خارجية كينيا وسفيرها على قيادتهما لأعمال المجلس أثناء شهر أيار/مايو.

والموضوع المعروض على المجلس اليوم مسألة بالغة الأهمية، يحتاج إلى معالجة شاملة وبنهج يتطلع إلى المستقبل. فالأهمية الحيوية للمسألة بالنسبة لبلدي لا تحتاج إلى توضيح. فجمهورية إيران الإسلامية تشعر بقلق عميق إزاء التجارب النووية التي أجريت مؤخرا، والتي تثير احتمال تصعيد التوتر والترقب وسباق التسلح.

ورحلتي إلى إسلام أباد ونيودلهي التي قمت بها مباشرة قبل رحلتي إلى نيويورك تدل على ما نشعر به من قلق وعلى الأهمية التي نوليها لهذه المسألة، ليس فقط بالنسبة لمستقبل منطقتنا بل أيضا بالنسبة للآثار التي يمكن أن تترتب عليها بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. وفي المناقشات التي أجريتها مع المسؤولين الرسميين في البلدين، استمعت بدقة إلى ما ساقوه من حجج وشواغل، والأسس التي استندت إليها قراراتهم بإجراء التجارب النووية. وتركزت مناقشاتنا حول الأخطار المحتملة، وكذلك على وسائل تفادي تصعيد الحالة.

والتطورات الأخيرة في جنوب آسيا هي جماع عدد من العوامل التاريخية والقانونية، أبرزها تصور البلدين المعنيين بشأن انعدام الإرادة السياسية لدى الدول النووية للاهتمام بنداء المجتمع الدولي من أجل نزع شامل للسلاح النووي.

فعدم إيلاء الاهتمام الكافي والفشل في اعتماد تدابير ملموسة بشأن نزع السلاح النووي العالمي، والإصرار غير المحبب من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تظل سائرة على نفس الطريق، ولا سيما بعد التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالرغم من رغبة المجتمع الدولي في تحقيق تقدم يستند إلى شبه توافق عالمي في الآراء هي من بين الأسباب التي يقال إنها أسهمت في الحالة الراهنة.

علاوة على ذلك، فإن رفض السماح لمؤتمر نزع السلاح أن يبدأ مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، وعدم الاهتمام بالشواغل المشروعة للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية أثناء المداولات الأولية بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعتبر عوامل أساسية أدت إلى إجراء التجارب النووية، التي أثارت الهلع الدولي والتي يأسف لها المجتمع الدولي، وهذا أقل ما يقال. ولذا، فإن الاستجابة المتعمدة غير الكافية لنداء المجتمع الدولي من أجل تحقيق تقدم هام بشأن نزع السلاح النووي هي التي تسببت جزئيا في بروز الحالة الراهنة.

والتجارب النووية التي جرت مؤخرا أدت إلى شعور عميق بالقلق لدى المجتمع الدولي برمته، وبخاصة لدى بلدان المنطقة. وكان ذلك هو السبب وراء نهجنا تجاه البلدين، حيث أعربنا عن عميق قلقنا بغية تشجيعهما على مضاعفة جهودهما لنزع فتيل الأزمة وإيجاد وسائل للتخفيف من حدة التوتر.

وإنه لفي هذا الإطار ننظر إلى قرار مجلس الأمن الحالي بوصفه محاولة من جانب المجتمع الدولي لإدارة الحالة. ورد فعل مجلس الأمن ليس مفاجأة. وليس مستغربا أن تجري محاولات لإقناع الهند وباكستان بالامتناع عن إجراء مزيد من التجارب النووية، وممارسة أقصى درجات

ضبط النفس، واستئناف الحوار بينهما بشأن جميع المسائل المعلقة، وإقناعهما بالأثر السلبي لتجاربهما النووية على السلم والاستقرار في المنطقة وفيما يتجاوزها بغية نزع فتيل الأزمة.

ونرى أن القرار كان يمكن أن يكون أكثر فعالية وتمثيلا لآراء المجتمع الدولي لو أنه عبر عن الشواغل الأوسع للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وهذه الشواغل تشمل وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها تجاه نزع السلاح النووي وذلك بالموافقة على البدء بمفاوضات دولية بشأن نزع السلاح النووي في غضون إطار زمني، وعلى ضرورة ضمان عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على نحو سريع عن طريق حث جميع الدول على الانضمام إلى المعاهدة دون استثناء وبدء المفاوضات على وجه السرعة في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووي.

وعلى الرغم من كل هذه الشواغل، نرى أن الاستفادة من نهج يتسم بالتعزيز الإيجابي في شبه القارة من شأنه أن يكون أكثر فائدة من التركيز على السلبيات. أما وقد قلت ذلك وفي ضوء مناقشاتي في إسلام أباد ونيودلهي، كما أوضحت في جلسة مؤتمر نزع السلاح بتاريخ ٤ حزيران/يونيه، أرى أن مجالات الاهتمام المشترك التالية لكلا البلدين تشكل أساسا لمبادرات يمكن لهما استطلاعها.

المجال الأول هو الالتزام المتجدد باستئناف ومواصلة حوار شامل بشأن جميع المسائل المعلـَّقة بطريقة مستمرة بغية حلها في وقت مبكر وبهدف تعزيز علاقات ودية منسجمة بين باكستان والهند وتحقيق الاستقرار في المنطقة. والحوار يمكن أن يشمل، في جملة أمور، مسألتي السلم والأمن الهامتين، ومسألة جامو وكشمير والمسائل النووية بما في ذلك الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتدابير الأخرى لبناء الثقة. وهذه المسائل يمكن تناولها عن طريق آليات معدة سلفا، يمكن أن تشمل مناقشات على أعلى مستوى ممكن حيثما يقتضي الأمر ذلك.

والمجال الثاني هو الالتزام بالامتناع عن إجراء تجارب نووية أخرى من أجل ضمان نجاح الحوار.

والمجال الأخير هو الالتزام بالدخول في مناقشة فورية مع مجموعة ممثلة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار والموقـِّعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بغرض الانضمام إلى هاتين المعاهدتين. وفي هذا السياق يبدو واضحا أن إزالة ضوابط التصدير والقيود الأخرى المفروضة على الوصول إلى المواد والأجهزة والتكنولوجيا للأغراض السلمية اعتبار هام من أجل التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وحتى تكون الالتزامات متمشية مع نص وروح معاهدة عدم الانتشار.

ونظرا لخطورة الأحداث والموقف القوي للمجتمع الدولي ضد التجارب النووية، فإن هذه الأفكار قد تبدو غير كافية وغير متناسبة على الإطلاق. وربما هذا هو الحال. بيد أنها إذا ما نـُفذت فإنها من المرجح أن توفر أساسا عريضا لعملية يمكن أن تتعزز وتكتسب زخما من تلقاء نفسها على ما نأمل وتفسح المجال لمستقبل أكثر أمنا.

إن الحالة المعروضة علينا مثال جيد على مجال نجد فيه أنه يمكن الاستفادة على أفضل وجه من المساعي الحميدة للأمين العام. وجمهورية إيران الإسلامية بوصفها بلدا مجاورا سوف تشعر بالارتياح إذا أمكن أن يشترك الأمين العام، وهو رجل محنك ودبلوماسي يحظى باحترام عالمي وشخصية موثوق بها، في عملية إعادة الأحوال الطبيعية إلى المنطقة. ونحن على استعداد لمساعدته ودعمه في هذا المسعى.

وبالرغم من النكسة التي ابتـُليت بها الجهود الدولية لمنع الانتشار النووي في منطقتنا، ما فتئت جمهورية إيران الإسلامية وهي طرف في معاهدة عدم الانتشار وأحد الموقعين على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ملتزمة التزاما كاملا بالتزاماتها الدولية بمقتضى هذين النظامين.

إن التطورات الأخيرة في الهند وباكستان قد أبرزت ضرورة تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذه الضرورة تنطبق أيضا على الشرق الأوسط، حيث التعنت الإسرائيلي في رفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يعرض للخطر المنطقة بأسرها. لذلك

من الضروري تطوير نهج غير تمييزي على الصعيد الدولي تجاه عدم الانتشار وممارسة الضغط على إسرائيل لكي تمتثل لنداء المجتمع الدولي وتفسح الطريق، بانضمامها لمعاهدة عدم الانتشار، لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية على العبارات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

ممثلة استراليا هي المتكلمة التالية على قائمتي. وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة ونسلي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر استراليا الاشتراك في هذه المناقشة المفتوحة الهامة للغاية ردا على سلسلة التجارب النووية الأخيرة التي أجرتها الهند وباكستان. فالانتشار النووي، بما يصاحبه من المخاطر الرهيبة للحرب النووية، يشكل أسوأ تهديد يمكن أن يتعرض له السلم والأمن الدوليين. لذلك من الضروري أن يقوم مجلس الأمن، ومسؤوليته الرئيسية هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بمقتضى المادة ٢٤ من الميثاق، باتخاذ إجراء بشأن هذه المسألة وأن يبقيها قيد النظر حتى يتم حلها. صحيح أن مجلس الأمن يعمل نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بيد أننا نرى أنه في حال حدوث هذه التهديدات للأمن الإقليمي والعالمي من الأهمية البالغة أن تتاح الفرصة للعضوية الأوسع لعرض آرائها مباشرة على المجلس وبذلك تدلي بدلوها في مداولات مجلس الأمن بالاشتراك في اجتماعات رسمية من هذا النوع.

إن استراليا لديها اهتمام أمني مباشر بمنع انتشار الأسلحة النووية. لذلك فإنني أشعر بالقلق العميق إزاء التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان. فبعد سنوات من نداءات المجتمع الدولي، إن اعتماد الجمعية العامة في عام ١٩٩٦، بأغلبية ساحقة، لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أنشأ معيارا دوليا قويا ضد تجارب الأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووية. وإن التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان بعد مرور أقل من سنتين على هذا العمل التاريخي الرائع تشكل تحديا مباشرا للمعاهدة ولتوافق الآراء الدولي ضد التجارب النووية.

كذلك فإن هذه التجارب تشكل تحديا لنظام عدم الانتشار الدولي وتهديدا لعملية نزع السلاح النووي ونكسة للجهود الرامية إلى العمل من أجل هدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وهي تتناقض تناقضا كاملا مع ادعاءات كلا البلدين بأنهما ملتزمين بنزع السلاح النووي.

وإلى جانب هذا التهديد الخطير لصون السلم والأمن الدوليين، فإن التجارب التي أجرتها الهند وقرار باكستان بالرد بإجراء تجارب خاصة بها يزيدان من حدة التوتر بينهما، ويهددان أمن جنوب آسيا، ويزيدان من الاحتمال المخيف بقيام سباق للتسلح النووي في تلك المنطقة. وإن استمرار كلا البلدين في تطبيق برامج القذائف التسيارية القادرة على حمل رؤوس نووية هو مدعاة إضافية للشعور بالجزع والتوتر.

إن رد فعل استراليا على التجارب النووية للهند وباكستان ثابت ولا لبس فيه. فنحن ندينها مثلما ندين جميع التجارب النووية. ولقد اتخذنا عددا من التدابير الثنائية، بما في ذلك تعليق العلاقات الدفاعية الثنائية مع الهند وباكستان على حد سواء، وتعليق المساعدات غير الإنسانية، وتعليق الزيارات الثنائية من قبل وزراء ومسؤولين كبار. وطلبنا إلى كلا البلدين - ونؤكد مجددا تلك الدعوة اليوم في هذا المجلس - أن يعلنا فورا عن وقف جميع التجارب النووية الأخرى، وأن يتخليا عن برامجهما للأسلحة النووية. ونطلب إليهما أن يوقعا ويصدقا بلا شروط على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأن يشاركا ١٨٦ دولة في الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونطلب إليهما الدخول في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية. وندعو أيضا البلدين إلى اتخاذ خطوات ترمي إلى الاستئناف العاجل للحوار والمفاوضات السياسية البناءة بشأن المسائل التي تفرق بينهما، وأهمها كشمير.

لقد استمعنا إلى البعض يشيرون فيما يتعلق بالتجارب النووية في جنوب آسيا إلى الوتيرة البطيئة لنزع السلاح النووي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. إن استراليا ملتزمة بالهدفين التوأمين اللذين تنص عليهما معاهدة عدم الانتشار المتعلقة بالأسلحة النووية وعدم انتشارها. وإذا توقفت الدول الحائزة للأسلحة النووية عن الوفاء بالتزاماتها تجاه نزع السلاح في إطار المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار خلال الحرب

الباردة، فإن الأمر لم يعد على هذا المنوال. إن التخفيضات الكبيرة في الترسانات النووية لروسيا والولايات المتحدة تمت في إطار عمليات معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت)، التي عندما تكتمل ستحدث تخفيضا آخر في تلك الترسانات إلى نحو ٨٠ في المائة أقل من الحد الأقصى الذي كان سائدا خلال الحرب الباردة. وإلى جانب عملية ستارت، سيعني المجتمع الدولي بعملية لنزع السلاح الشامل والمتعدد الأطراف، بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونحن نريد من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ونحثها على الإسراع في هذه العمليات قدر الإمكان. وفي هذا السياق، نرحب بتأكيد الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية مجددا في البلاغ الصادر عنها وفي القرار على الوفاء بالتزامها بنزع السلاح النووي في إطار المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

بيد أن ما يشكل تحديا للمنطق والمصداقية التظاهر بأن وجود أسلحة نووية في دولتين جديدتين خارج معايير النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين سيساعد، بدلا من أن يؤخر ويعقد، مهمة نزع السلاح النووي. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية واضحة عن التصدي لهذا الانتشار عن طريق القول إننا لا نريد ولن نتحمل تطوير أو حيازة أسلحة نووية من قبل دول إضافية.

لذلك تؤيد استراليا تأييدا كاملا قرار مجلس الأمن المتخذ توا.

لقد أشرت بالفعل في هذا البيان إلى العديد من العناصر الرئيسية في القرار، ولا أريد أن أكرر تأييدنا لها هنا. إلا أن القرار يعالج بعض المسائل الهامة الأخرى التي لم أذكرها بعد.

وهذه المسائل تتضمن الإشارة إلى دول تمنع تصدير المعدات أو المواد أو التكنولوجيا إلى الهند وباكستان، التي يمكن أن تستعمل لتطوير قدراتهما في مجال الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، لا نشدد على أهمية السياسات الوطنية فحسب، بل أيضا على التزام جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بمبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وهذا يعني أن ترتيبات الإمداد الجديدة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية - أي إلى جميع البلدان ما عدا الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية - ينبغي أن تحتاج إلى قبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بنطاقها الكامل والالتزامات القانونية الملزمة دوليا بعدم حيازة أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى.

وثمة عامل هام آخر في القرار هو الطلب إلى الهند وباكستان أن توقفا فورا برامجهما لتطوير الأسلحة النووية، وتمتنعا عن التسلح بالأسلحة النووية أو نشرها، وأن توقفا تطوير القذائف التسيارية القادرة على إطلاق أسلحة نووية.

وأخيرا، نرحب أيضا بالإشارات إلى جهود الأمين العام من أجل التشجيع على إجراء حوار بين الهند وباكستان، ونؤيد الطلب إليه أن يقدم تقريرا إلى المجلس بشأن تنفيذ القرار.

إن استراليا معروفة بالتزامها العميق بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ونحن لا نزال نلتزم التزاما عميقا بهذين الهدفين، مثلما تظل معظم الدول الأعضاء في هذه المنظمة. إن التجارب النووية على يد الهند وباكستان تتجاهل تجاهلا صارخا إرادة المجتمع الدولي، ويجب ألا تمضي دون التصدي لها. ونعتقد أنه من المهم جدا أن نتكلم بوضوح وبقوة عن هذه المسألة. ونعتقد أيضا أن على المجتمع الدولي أن يتقاسم المسؤولية عن القيام بعمل سريع وفعال ودون تحفظ من أجل المساعدة على عكس مسار الانتشار وزيادة التوتر في جنوب آسيا والتحدي الذي يواجهه نظاما عدم الانتشار ونزع السلاح على الصعيد العالمي. واتخاذ هذا القرار خطوة أولية هامة في هذا الاتجاه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل جمهورية كوريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد لي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب في البداية عن تقديري الخالص لكم، السيد الرئيس، ولأعضاء مجلس الأمن من خلالكم، على إتاحة الفرصة لوفد بلادي للمشاركة في المناقشة التي يجريها المجلس بشأن بند جدول الأعمال المعروض عليه. وبما أن هذه هي الفرصة الأولى التي تتاح لي لمخاطبة المجلس بصفتي الممثل الدائم لبلادي، اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على تبوئكم رئاسة المجلس في شهر حزيران/يونيه.

إن جمهورية كوريا تشعر بقلق عميق إزاء التهديد الخطير الذي تشكله تجربة الأجهزة النووية على يد الهند ومن ثم باكستان للنظام العالمي لعدم الانتشار النووي، وللاستقرار الإقليمي في جنوب آسيا، وقبل كل شيء للسلم والأمن الدوليين. ويؤسف لهذه التجارب أشد الأسف حيث أنها أجريت في وقت يخطو فيه المجتمع الدولي خطوات ثابتة نحو نظام معزز لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين عن طريق تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، فضلا عن زيادة عالميتها وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن حكومتي تراقب عن كثب التطورات بقلق كبير واهتمام بالغ، ليس بوصفها موقعة على معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فحسب، بل وأيضا باعتبارها بلدا أعلن طوعا في عام ١٩٩١ وبصورة لا لبس فيها عن اعتماد سياسة لا نووية.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن على المجتمع الدولي أن ينهض على نحو حازم لمواجهة التحديات التي يشكلها إجراء التجارب. والإخفاق في ذلك من شأنه أن يقوض فعالية نظام عدم الانتشار النووي، وأن يتسبب في تصعيد سباق التسلح النووي في المنطقة وما وراءها. ويساورنا قلق بالغ من أنه سيبعث بإشارة خاطئة إلى بقية أجزاء العالم، ويؤدي إلى زيادة زعزعة الاستقرار في أسس نظام عدم الانتشار العالمي نفسها. وفي هذا الصدد، فإننا نشيد بقوة باتخاذ سلسلة من المبادرات من جانب مجلس الأمن باعتباره الجهاز الأول المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، ونؤيد بكل إخلاص القرار الذي اعتمده مجلس الأمن لتوه اليوم، لنطاقه الشامل ومضمونه المتوازن. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن تقديره لمقدمي القرار، ولا سيما السويد واليابان، لمبادرتهم وجهودهم المتواصلة من أجل التوصل إلى صياغة نص يحصل على أوسع قدر ممكن من توافق الآراء بين أعضاء المجلس.

ويؤيد وفدي تأييدا تاما أعضاء المجلس في طلبهم من جميع الدول المعنية أن تتوقف عن برامج تطوير أسلحتها النووية، وحثهم بشدة لجميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تفعل ذلك دون تأخير ودون شروط. ونحن نرى أن الأحداث الأخيرة تؤكد الحاجة الماسة إلى التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووي.

ويساورنا قلق عميق من أن الخطر الذي تشكله التجارب النووية في جنوب آسيا قد ينتشر إلى مناطق أخرى من خلال نقل تكنولوجيا الأسلحة النووية أو القذائف التسيارية من وإلى البلدان الثالثة. ونحن نولي أهمية خاصة لهذا الخطر، إذ من الواضح أنه ينطوي على مجازفة تتمثل في إمكانية حدوث تأثير الدومينو تحت ضغوط الانتشار النووي. وتؤمن جمهورية كوريا إيمانا راسخا بأن انتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية ينبغي أن يمنع بأي ثمن، عن طريق العمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي، كشرط أساسي لجعل العالم مكانا أكثر أمانا للعيش فيه.

ونظرا لخطورة المجازفات وما تنطوي عليه من عدم اليقين، نعتقد أن على مجلس الأمن أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي وأن يكون مستعدا للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير، حسبما يراه مناسبا، لضمان التنفيذ الفوري والكامل للقرار الحالي.

ويدرك وفدي أيضا دور الأمين العام في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، ومن ثم فإنه يرحب بجهوده من أجل تخفيف حدة التوتر في المنطقة بتشجيع الحوار والمصالحة، كما فعل في العديد من أرجاء العالم. وفي هذا الصدد، نحن نتطلع إلى تقريره الذي سيقدمه إلى المجلس، كما يطلب القرار.

ونحن من جانبنا نؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن حكومتنا ستواصل بذل قصاراها من أجل العمل مع أعضاء المجلس في سبيل قضية إخلاء العالم من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي قضي بمشاركة غير الأعضاء في جلسة اليوم باعتباره دليلا آخر على الالتزام الشديد من جانب أعضاء المجلس تحت قيادتكم بتعزيز شفافية أعمال المجلس.

وختاما، أود أن أعيد تأكيد التزام حكومتي الراسخ بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح بوجه عام، وبجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية على وجه الخصوص، كما أوضحت في عدة مناسبات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى أعضاء مجلس الأمن.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أستهل بتوجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقدكم مناقشة مفتوحة بشأن الحالة الناشئة عن التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان. إلا أنه ينبغي أن أعرب عن أن بلدي يشعر بالأسف على أن آراء الدول الأعضاء من غير أعضاء مجلس الأمن لم تُسمع إلا بعد النظر في هذا القرار واعتماده، وهو قرار يتناول أمورا ذات اهتمام حيوي لجميع الدول الأعضاء.

(تكلم بالفرنسية)

إننا نجتمع هنا اليوم لكي نتفادى نشوء "سياسة تقوم على الواقع العملي" في المجال النووي. والتجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان تشكل تهديدا جليا وأساسيا للأمن الدولي. والثلاثون سنة من النجاح في إدارة مخاطر الانتشار النووي أصبحت موضع ريبة، وتوافق آراء ١٨٦ من الدول التي وقعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أصبح موضعا للسخرية.

لقد أعادت الهند وباكستان العالم إلى سنوات الرعب النووي المظلمة، حيث تساق الحجج السياسية والأمنية الخطيرة لتبرير انتشار الأسلحة النووية أو الاحتفاظ بها. والنتيجة الرئيسية لهذه السياسة الواقعية النووية ستكون هي قبول الهند وباكستان في دائرة الدول الحائزة للأسلحة النووية. وسيشكل ذلك أخطر خطوة إلى الوراء في عملية نزع السلاح النووي.

وتؤمن كندا إيمانا راسخا بأنه ينبغي لمجلس الأمن، ولا سيما أعضائه الدائمين، ألا يتخذ أي إجراء من شأنه أن يمكن الهند وباكستان من الحصول على مركز الدول الحائزة للأسلحة النووية بحكم الواقع. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعترف بخمس دول - لا غير - كدول حائزة للأسلحة النووية. وإذا أمكن رفع هذا العدد إلى سبع، فإن بلدانا أخرى قد ترغب في الانضمام إلى النادي. ولا يمكن للعالم أن يقف مكتوف الأيدي في وجه مثل هذه الإمكانية.

(تكلم بالانكليزية)

والدول غير الحائزة لأسلحة نووية من الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقع عليها أيضا مسؤولية خاصة للغاية. فطوال السنين الثلاثين الماضية عملت بمسؤولية، وتخلت عن الأسلحة النووية لنفسها بينما كانت تعمل على الصعيد المتعدد الأطراف على تدعيم نزع السلاح النووي. ويحتاج مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى إبطال مفهوم السلاح النووي كعملة للنفوذ الجيوسياسي في العصر الحديث. ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، فإن عضوية مجلس الأمن مفتوحة لتلك البلدان التي تسهم في صون السلم والأمن وفي أغراض المنظمة الأخرى. وهذا الواجب يقع أشد ما يكون بوجه خاص على عاتق الأعضاء الدائمين في المجلس.

والدول التي تتعمد تقويض السلم والأمن وتهزأ بإرادة المجتمع الدولي قد أبطلت مطلبها لعضوية مجلس الأمن، ناهيك عن تبوء مكانة دائمة في إدارة عالم ما بعد الحرب الباردة.

وكندا ترحب بقرار مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع والتزام المجلس بأن يبقى منشغلا بالمسألة على نحو نشط. وجلسة اليوم، التي دعيت إليها جميع الدول المهتمة من أعضاء الأمم المتحدة، تقر بأن جميع أعضاء المجتمع الدولي لهم مصلحة حيوية في إيجاد حل للحالة الخطيرة الراهنة.

والتدابير الموجهة إلى الهند وباكستان ينبغي أن تستهدف إقناع البلدين بالتوقف عن برامجهما للأسلحة النووية. فشعبا الهند وباكستان - وهما خمس سكان العالم وجيرانهما لم يسبق أبدا أن كانا في خطر أعظم من هذا.

ومن واجب حكومتا الهند وباكستان تجاه شعبيهما أن تتراجعا عن المسار الذي اختارتاه والمؤدي إلى طريق نووي مسدود. وتجب ممارسة ضغط دولي لإقناع هذين البلدين بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والنظر من ورائها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولقد اتخذت كندا عددا من التدابير الانفرادية لتبين لهذين البلدين أننا نعارض بشدة ما فعلاه. وتضمنت هذه التدابير استدعاء المفوضين الساميين الكنديين الى الهند

وباكستان، وحظر الصادرات العسكرية الى البلدين؛ ووقف الاتصالات رفيعة المستوى؛ وتعليق البرامج الثنائية للمعونة لهذين البلدين في جميع المجالات ما عدا المساعدة الإنسانية. والعلاقات الكندية مع الهند وباكستان مقطوعة؛ وليست هناك أعمال كالمعتاد.

وواضح أن الإجراء الموجه للهند وباكستان غير كاف. فكلما زادت هذه الأسلحة هناك وكلما زاد عدد الدول التي تمتلكها زاد احتمال استخدامها. وهذه عمليات رياضية مجهدة ولا بد أن تشغلنا جميعا.

وفي داخل جماعة الأمم، يجب أن نعيد إلزام أنفسنا بوضع نزع السلاح النووي على طريقه الصحيح، وعلى وجه السرعة. فمصداقية عملية عدم الانتشار لا تعتمد على نبذ هذين البلدين لبرامجهما للأسلحة فحسب بل وعلى صدق النية في الأداء من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. فلا بد من وقف المساومة على معاهدة عدم الانتشار - وهذا وعد لم يف به الجميع بالقدر نفسه من الإلحاح. ويجب أن يحرز تقدم ملموس ومستمر على الجانبين في معادلة هذه المعاهدة.

ولقد آن الأوان لاتخاذ خطوات عملية لتخفيض الأسلحة النووية وضمان الشفافية في عملية نزع السلاح. ولدى دعم نظام عدم الانتشار النووي يتيح تعزيز عملية استعراض المعاهدة وسيلة لبلوغ هذه الغاية، ويلزم استخدامها للانتفاع بها على وجه أفضل. وحان الوقت لمؤتمر نزع السلاح وللجنة الأولى بالجمعية العامة ولعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار التحرك بسرعة وتجاوز المناقشات العقيمة الجارية. فسكان العالم بحاجة الى إحراز التقدم في مجال تخفيض الأسلحة النووية ونزع السلاح بصورة أعم.

ولا يستطيع المجتمع الدولي أن يخضع للهلكة النووية. فقد عدنا للدخول في وقت خطير، وقت فيه تحد لكل عضو في الأمم المتحدة للقيام بدوره الإيجابي والبناء.

وفي معالجة هذه الأزمة نحتاج الى توجيه ثلاث رسائل واضحة. الأولى الى الهند وباكستان: نحن نشجب تجاربكما ونحثكما على التخلي عن برامجكما للأسلحة النووية. وأنتما لا تستحقان أي مكافأة على هذه الأعمال غير المسؤولة.

وثانيا، الى الدول الحائزة للأسلحة النووية: أوف بالتزاماتك بالحد من مخزونات الأسلحة النووية لديك.

وأخيرا، الى كل الحاضرين هنا في الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين: اضطلعوا بمسؤوليتكم وذلك بتنفيذ القرار الذي اتخذتموه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة الموجهة الى شخصي. ولقد أحاط أعضاء مجلس الأمن بالتأكيد بملاحظته الأولية.

المتكلم التالي هو ممثل مصر. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد العربي (مصر): السيد الرئيس، يعقد مجلس الأمن جلسته اليوم تأكيدا لمسؤولياته الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، بما فيها المسؤولية الخاصة التي نص عليها الميثاق في المادة السادسة والعشرين والتي يجب أن تنصرف بالدرجة الأولى الى نزع السلاح النووي خاصة إثر التفجيرات النووية التي وقعت في جنوب آسيا في شهر أيار/مايو الماضي.

لقد أثارت هذه التفجيرات النووية حالة من القلق العميق في المجتمع الدولي بأسره، لأنها تسببت في انتكاسة حقيقية لجهود المجتمع الدولي نحو التوصل لعالمية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ونحو التوصل للإزالة التامة لكافة الأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

ومن هذا المنطلق فمن المتعين عدم النظر إلى هذه التفجيرات بمعزل عن نزع السلاح النووي بصفة عامة أو بمعزل عن فاعلية نظام حظر الانتشار النووي بصفة خاصة سواء كان الانتشار رأسيا أو أفقيا. وقد أثبتت الأيام صدق رؤية مصر عندما حذرت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥، من أن التمديد اللانهائي للمعاهدة دون التوصل لعالميتها بانضمام كافة الدول دون استثناء اليها يعني تهيئة الظروف المواتية للدول غير الأعضاء فيها والتي تملك القدرة على إنتاج الأسلحة النووية خارج إطار الرقابة الدولية للمضي قدما في تطوير هذه القدرات وإنتاج هذه الأسلحة على الرغم مما تشكله الأسلحة النووية من تهديد خطير لأمن الدول غير النووية.

إن السجل التاريخي لمعاهدة حظر الانتشار النووي يؤكد بجلاء أن الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة دأبت منذ البداية على المطالبة بقوة بضرورة تزويدها بضمانات أمنية تتوازى مع التزامها بموجب المعاهدة بعدم السعي لامتلاك الأسلحة النووية، وذلك لحمايتها من استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية. ومن المتعين اليوم تقييم مدى فاعلية نظام الضمانات الأمنية للدول غير النووية الأعضاء في معاهدة حظر الانتشار، إذ على الرغم من اعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٥٥ (١٩٦٨) ثم القرار ٩٨٤ (١٩٩٥)، فإن التفجيرات النووية الأخيرة وتداعياتها تجعل من الضروري أن يعيد مجلس الأمن فتح ملف الضمانات الأمنية برمته واعتماد التدابير اللازمة للمحافظة على أمن الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة. إن القرار ٩٨٤ (١٩٩٥) لم يرق الى مستوى مسؤولية المجلس بموجب الميثاق، فلم يترتب على صدوره توفير المستوى المطلوب من الردع لمن قد يفكر في استخدام الأسلحة النووية، ولم يترتب على صدوره توفير الحد الأدنى من الحماية للدول غير النووية كما لم يترتب على صدوره أي ضمان بتقديم المساعدات الشاملة العاجلة للدول غير النووية التي قد تتعرض للتهديد أو العدوان النووي.

إن الأمر يتطلب اليوم أكثر من أي وقت مضى التوصل الى نظام فعال للضمانات الأمنية الإيجابية والسلبية يقوم على أساس قرار جديد من مجلس الأمن يقرر فيه المجلس بكل وضوح أن التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها يشكل تهديدا للسلم والأمن الدولي بموجب أحكام المادة ٣٩ من الميثاق، وأن هذا التهديد يستوجب تدخل مجلس الأمن لردعه في إطار نظام الأمن الجماعي الوارد في الفصل السابع من الميثاق، ويجب أن تكون مسؤولية المجلس واضحة ولا خلاف عليها في توفير الحماية الشاملة والمساعدة العاجلة للدول التي قد تتعرض لمثل هذا التهديد. وبديهي أن مثل هذا التدخل من المجلس يجب ألا يخضع للفيتو تحت أي ظرف من الظروف، فالسمة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية تتطلب عنصر التلقائية في تعامل المجلس مع الموضوع حتى يمكن ضمان مصداقية التدابير التي يقرها، أي أن قواعد التصويت المنصوص عليها في الميثاق وخاصة في أحكام الفقرة الثالثة من المادة ٢٧ لا يجب إعمالها في حالات استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد فإن إبرام اتفاقية تلتزم فيها الدول التي تملك الأسلحة النووية بعدم استخدام هذه الأسلحة ضد الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة سيكون بمثابة تأكيد تعاقدي يُضفي بُعدا قانونيا هاما لحماية الدول غير النووية. وهنا تبرز المسؤولية الخاصة للجمعية العامة التي اعتمدت نص معاهدة حظر الانتشار النووي عام ١٩٦٨ وتبرز المسؤولية الخاصة لمؤتمر نزع السلاح ولمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة حظر الانتشار للحفاظ على تعاونها وتماسكها واستمرارية جهودها لتحقيق هذا الغرض.

إن الأخطار النووية التي تَهدد البشرية اليوم تفرض مسؤولية خاصة على الدول النووية تفوق بمراحل مسؤولية الدول غير النووية. إذ على الرغم من بعض الإنجازات التي نقرها ونعترف بها فما زالت الدول النووية تتقاعس في تنفيذ التزاماتها التعاقدية بموجب المادة السادسة من المعاهدة بنزع سلاحها النووي. ولعل إخفاق مؤتمر نزع السلاح في جنيف في الدخول في أي مناقشة موضوعية هادفة حول نزع السلاح النووي خلال السنوات الماضية منذ التمديد اللانهائي للمعاهدة يُشير إلى أن الدول النووية قد اعتبرت التمديد اللانهائي هدفا في حد ذاته وليس وسيلة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

إن هذا التراخي من جانب الدول النووية في تنفيذ التزاماتها التعاقدية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي يتناقض مع الرغبة الملحة للمجتمع الدولي في التخلص التام من هذه الأسلحة، ويُقدم الدافع لدول أخرى للسعي للتمتع بنفس الميزة التي تتمتع بها الدول النووية. ومن هنا كان تقرير لجنة كانبرا الذي شاركت في إعداده واضحا حينما تضمن:

(تكلم بالانكليزية)

> "إن الرأي في أن الأسلحة النووية يمكن أن تستبقى دوما وألا تستعمل مطلقا - من غير قصد أو باتخاذ قرار - يفتقر إلى المصداقية. إن الدفاع الكامل الوحيد هو إزالة الأسلحة النووية وضمانات بألا تنتج مرة أخرى مطلقا".

(واصل الكلمة بالعربية)

وفي هذا الصدد لا بد من الاسترشاد بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي جاء مؤكدا عدم شرعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وجميع هذه الشواهد تُجمع على رأي واحد وهو أن الابقاء على الأسلحة النووية لا يخدم أي مصلحة عامة ولا يخدم أي مصلحة خاصة وأنه يجب التخلص التام منها.

لدى الحديث عن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، فإن مصر تشعر بالمرارة الشديدة إزاء تردد بعض الدول عن الالتزام بالصفقة المتكاملة التي تم على أساسها اعتماد قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة. فنتذكر نحن الذين شاركنا عام ١٩٩٥ أن قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة قد تم في إطار صفقة متكاملة شملت ثلاثة مقررات وقرارا. المقرر الأول حول تعزيز عملية استعراض المعاهدة والثاني حول مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين والثالث حول تمديد معاهدة عدم الانتشار بالإضافة إلى قرار هام بشأن الشرق الأوسط في اعتراف واضح من المجتمع الدولي بأهمية وخطورة الوضع في هذه المنطقة على وجه التحديد، ذلك الوضع الذي قد ينقلب إلى أسوأ خاصة في ظل الظروف الحالية.

ولذلك فقد كان من المؤسف أن تشهد اجتماعات الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ لمراجعة المعاهدة والتي عُقدت في جنيف الشهر الماضي محاولات من البعض للتملص من التزاماتهم بموجب هذه الصفقة المتكاملة، بل والدفع بشكوك حول قابلية بعض ما ورد في المقررات وما ورد في قرار الشرق الأوسط للتنفيذ.

إن مصر تعرب اليوم عن قلقها العميق إزاء آثار وتداعيات الفشل في تحقيق عالمية معاهدة حظر الانتشار النووي. ومصر تجدد اليوم الإعراب عن اقتناعها الراسخ بأن استمرار بقاء إسرائيل خارج إطار معاهدة حظر الانتشار النووي على الرغم من سياساتها النووية المبهمة وعلى الرغم من عدم إخضاع كافة مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية سيؤدي إلى عواقب وخيمة، ليس فقط على الاستقرار والأمن في المنطقة بل على مصداقية نظام حظر الانتشار الذي تحتل فيه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية مكان الصدارة، تلك المصداقية بل والاستمرارية ذاتها للمعاهدة يمكن أن تُصاب بانتكاسة أسوأ، ما لم يتكاتف المجتمع الدولي بأكمله ودون استثناء لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذا الوضع في أقرب فرصة.

إن مصر تسعى منذ عام ١٩٧٤ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كما جاءت مبادرة مصر التي أطلقها الرئيس محمد حسني مبارك في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٠ باقتراح إنشاء منطقة خالية من كافة اسلحة الدمار الشامل وجميع وسائل إيصالها في الشرق الأوسط كامتداد طبيعي لدعوة مصر لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية والتي توافق عليها الجمعية العامة سنويا بتوافق الآراء منذ عام ١٩٨٠.

وللتأكيد على صدق نواياها نحو إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، انضمت جميع الدول العربية دون استثناء إلى معاهدة حظر الانتشار، وأخضعت جميع الدول العربية دون استثناء جميع ما تملك من مرافق نووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما انضمت مصر وجميع الدول الأفريقية دون استثناء إلى معاهدة بليندابا التي قررت إخلاء أفريقيا من الأسلحة النووية. وذلك في بادرة لتأكيد الثقة التامة بنظام حظر الانتشار النووي، تلك البادرة التي لم يترتب عليها أي رد فعل مماثل بل لم تلق صدى لدى إسرائيل التي تُصر على عدم الانضمام إلى المعاهدة، مما خلق حالة من عدم التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط وفي أفريقيا تنذر بتهديد السلم والأمن الدولي وتقويض نظام حظر الانتشار على حد سواء.

وتجدر هنا الإشارة في هذا السياق إلى أن مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ انبثقت عنه مفاوضات متعددة الأطراف في مجال ضبط التسلح والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط بناء على طلب من مصر باعتبار هذا الموضوع من القضايا الجوهرية الواجب الاتفاق عليها إقليميا لإرساء السلام الحقيقي والاستقرار في منطقتنا، وإيمانا منا بأن الأمن والاستقرار لا يمكن أن يسودا في أي منطقة في ظل وجود خلل أمني أو تمييز عسكري. وعلى الرغم من أن إسرائيل كانت في البداية تطالب بالدخول في مفاوضات تهدف لإنشاء المنطقة، فإن المفاوضات التي تمت في لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي قد وصلت إلى طريق مسدود منذ أكثر من ثلاثة أعوام نتيجة إصرار إسرائيل على إجهاض أي محاولة لبدء أي نوع من التفاوض الجدي نحو إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية أو حتى التشاور في إطار إقليمي حول إزالة

الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

إن تناول مجلس الأمن اليوم لآثار التفجيرات النووية في جنوب آسيا، حيث يجب الاعتراف بأنه يوجد نوع من التوازن العسكري النووي، ينبغي أن يدفع المجتمع الدولي إلى دراسة الآثار المترتبة على القواعد العامة لنزع السلاح النووي التي تتمثل في عدد من الاتفاقيات الملزمة التي تهدف في نهاية المطاف إلى التخلص من الأسلحة النووية، كما أن نظر المجلس للوضع في جنوب آسيا ينبغي ألا يصرف الانتباه عن الخلل الأخطر في التوازن العسكري النووي في منطقة الشرق الأوسط، والذي يحتم اضطلاع المجلس والجمعية العامة وجميع الدول الأطراف في المعاهدة بمسؤولياتهم تجاه منطقة الشرق الأوسط بالعمل على انضمام إسرائيل للمعاهدة وإخضاع كافة مرافقها النووية لنظام الضمانات، والعمل على إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وأخيرا لقد كنا نتوقع من المجلس في مثل الظروف الحالية أن يحث إسرائيل بالاسم على الانضمام إلى المعاهدة بدلا من الإشارة العامة الواردة في الفقرة الثالثة عشرة من القرار الذي اتخذه المجلس اليوم. ونتوقع الآن أن تبادر الدول النووية - وخاصة الدول المودع لديها المعاهدة - بالدفع نحو التنفيذ الأمين لقرار الشرق الأوسط الذي قامت بتبنيه عام ١٩٩٥ بما من شأنه أن يدعم السلم والأمن الإقليمي ويقود بالتالي إلى دعم السلم والأمن الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل الإمارات العربية المتحدة وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الحوسني (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يسعدني باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم لكم بخالص التهنئة لتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وإننا على ثقة بأن خبرتكم الواسعة ستساهم في إنجاح إدارة أعماله.

لقد أثبتت مجريات الأحداث الدولية، ولا سيما المتعلقة بتطورات الحالة ما بين الهند وباكستان والتي أسفرت عن قيام كل منهما في وقت سابق من الشهر الماضي بتجارب جوفية نووية، أن التحديات التي يواجهها العالم في ميدان نزع أسلحة الدمار الشامل ما زالت صعبة ومعقدة، وأن التنافس بين الدول في محاولات إنتاج واقتناء أنواع هذه الأسلحة الخطيرة وخصوصا النووي منها ما زال قائما، ولا سيما لدى الدول التي ما زالت في خلافات مع الدول المجاورة أو التي ينتابها هواجس خلل التوازن العسكري والتهديدات الأمنية لأقاليمها الوطنية أو تطمح لإبقاء سيطرتها غير الشرعية على أراضي الغير بالقوة انتهاكا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وبالرغم من التوقعات المتعاظمة التي جاءت في أعقاب انتهاء الحرب الباردة في مجال النزع الاستراتيجي لكافة ترسانات الأسلحة النووية فإن الطموحات بهذا الخصوص تبدو بعيدة المنال في وقت ما زلنا نرى فيه بعض الدول تتنافس على إجراء التجارب النووية، والتي برأينا لا تقل خطورة عن الآثار السلبية الأكيدة المترتبة عن تكريس السلاح النووي، بل تشكل تجسيدا واقعيا لطبيعة تنامي بؤر التوتر واحتمالات تفجيرها، مما يعكس بشكل أو بآخر المخاوف من أن عالم اليوم ليس آمنا كما كان عليه قبل انتهاء حقبة الحرب الباردة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة حرصت على مشاطرة أغلب الدول في التوقيع على معاهدتي عدم انتشار الأسلحة النووية، والحظر الشامل للتجارب النووية والانضمام إليها باعتبارهما حجر الزاوية لأي نظام عالمي آمن قائم على السلم والتعاون الدولي، إلا أننا اليوم وعبر هذا المنبر نضم صوتنا إلى الإجماع الدولي في الإعراب عن حالة القلق التي تتعرض له مؤخرا شبه القارة الهندية ومنطقة جنوب آسيا المحاذية لمنطقتنا الإقليمية من مخاطر تسابق التسلح النووي، وكذلك محاولة بعض الدول الأخرى بالمنطقة الحصول على مثل هذا النوع من السلاح المدمر أو اقتنائه، الأمر الذي برأينا لا يجلب سوى الدمار والويلات البشرية الفادحة لشعوبنا، ويتسبب في زعزعة الاستقرار والأمن والسلم الدوليين.

إنه انطلاقا من إيماننا بضرورة تسوية النزاعات بين الدول بالطرق السلمية، ورغبتنا الصادقة في أن يسود الأمن والاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا نجدد موقفنا، الذي جاء في البيان الرسمي الصادر عن وزارة خارجيتنا يوم الاثنين الماضي، الذي اعتبر أن التجارب النووية الجوفية الأخيرة لكل من الهند وباكستان لا تخدم مسألة الأمن والاستقرار، بل أنها تزيد من التوتر في هذه المنطقة ولا تساعد على حل المشاكل القائمة،

وعليه فإننا ندعو هذين البلدين اللذين نرتبط معهما بعلاقات صداقة تاريخية بضبط النفس واستئناف المباحثات البناءة لتخفيف حدة التوتر فيما بينهما، والتوصل إلى تدابير بناء الثقة واتفاق على تسوية عادلة لمجمل قضاياهما العالقة، بما يساهم في تهيئة الظروف الملائمة لتوجيه مواردهما الطبيعية نحو خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرفاهية لشعبيهما.

كما ندعو المجتمع الدولي المتمثل في مجلس الأمن، المناط به مسؤولية الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، إلى تشجيع هذا التوجه السلمي واتخاذ المساعي الحميدة الفاعلة كإجراء وقائي لاحتواء احتمالات أي تصعيد بين هذين البلدين، ونؤكد بهذا الصدد على أن سياسة المعايير المزدوجة التي يتبعها المجلس في استثناء إسرائيل كدولة نووية وحيدة حائزة على السلاح النووي في الشرق الأوسط بعيدا عن رقابة الضمانات الدولية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية هي مصدر تشجيع على سباق التسلح النووي، وعليه فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تطالب مجددا مجلس الأمن والدول الفاعلة فيه بإضفاء الصفة العالمية والإلزامية لمعاهدتي حظر الانتشار والتجارب النووية دون استثناء أي من الدول من مسألة الانضمام إليهما، وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها النووية، وهو ما يستدعي بصورة حتمية الضغط الدولي على الحكومة الإسرائيلية لحملها على اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية وعاجلة للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإزالة كافة أسلحتها النووية التي أثبتت خطورتها على الأوضاع الأمنية والبيئية والصحية ليس على الدول المحيطة بها فحسب وإنما على المنطقة بأسرها، كما نعتبر استمرار امتلاك إسرائيل لمثل هذا السلاح الخطير بمثابة حجر عثرة أساسية أمام جهود اكتمال السلام الحقيقي العادل والدائم للصراع العربي الإسرائيلي ومشكلة الشرق الأوسط.

وختاما نؤكد على أن أي سلام حقيقي ودائم في أي منطقة لا بد أن يستند إلى إظهار الحكومات للإرادة السياسية اللازمة في تكثيف الحوار والتعاون وتعزيز تدابير الثقة أو إعادة بنائها فيما بينها من خلال إيقاف تسابق التسلح بأنواعه وفقا لمبدأ المساواة واحترام السيادات الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أشكر ممثل الإمارات العربية المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.**

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باولز (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، في البداية أود أن أعرب لكم عن تقدير وفد بلادي على سعيكم الناجح إلى عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن. وفضلا عن ذلك، وفيما يتعلق بالإجراء المتبع، أود أن أعرب عن موافقة وفد بلادي على الملاحظات التي أدلى بها سابقا اليوم ممثل كندا.

لقد أعربت حكومة بلادي عن إدانتها للتجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان. وهذا يتماشى مع معارضة نيوزيلندا الطويلة الأمد للتجارب النووية كائنا ما كان البلد الذي يقوم بها وأينما كان. ونحن لا نعتقد أن التجارب النووية لها ما يبررها على الإطلاق في أي ظرف من الظروف.

وفي الطريقة نفسها، تعتبر بلادي أنه ليس للأسلحة النووية مكان مشروع في عالمنا. ونحن ندعو إلى إحراز تقدم عاجل نحو مستقبل خالٍ من الأسلحة النووية، ونكرر تلك الدعوة الآن. ولقد أكدتْ محكمة العدل الدولية، في قرار اتُّخذ بالإجماع، على الالتزام، بحسن نية، بمتابعة إجراء المفاوضات المفضية إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه وتحت رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتامها. وذلك الالتزام ينطبق أيضا على الهند وباكستان، مثلما ينطبق على دول أخرى.

إن أعمال الهند وباكستان في اختبار أجهزة نووية، والتخطيط للتسلح بالأسلحة النووية ونشرها، والمطالبة بالحصول على مركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية أمور لا تتماشى مع ذلك الالتزام. وفي الوقت الذي تريد فيه بلدان مثل نيوزيلندا التعجيل في وتيرة نزع السلاح النووي، يتطلع ذانك البلدان إلى الخلف، إلى عهد تعزيز الأسلحة النووية والمواجهة والردع. ولا يصدق، مثلما قال الرئيس كلينتون، إننا

"على وشك أن نبدأ القرن الحادي والعشرين بأن يتكرر في شبه القارة الهندية ارتكاب أسوأ الأخطاء التي ارتُكبت في القرن العشرين، عندما نعلم أنها ليست ضرورية لإحلال السلام والأمن والازدهار والعظمة القومية أو تحقيق الذات".

إننا نشعر بقلق عميق إزاء أن الأعمال التي قامت بها الهند وباكستان تفضي إلى سباق للتسلح النووي في جنوب آسيا، الأمر الذي من شأنه أن يشكل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين. ونحن نأسف لعدم اعتبار كلا البلدين للمعايير الدولية المناهضة للتجارب النووية والانتشار النووي.

ونشعر بخيبة أمل خاصة إزاء أن الهند وباكستان عملتا بما يتناقض مع التزاماتهما المعلَن عنها بنزع السلاح النووي. فالدعوات المتواصلة لحظر عالمي للأسلحة النووية تفتقر إلى المصداقية من بلد كشف عن طموحاته النووية. والمطلوب الآن من الهند وباكستان أن تترجما التزامهما إلى أعمال ملموسة وليس إلى كلمات.

وإذا أرادت الهند وباكستان أن تصلحا الضرر الذي ألحقتاه بموقفهما الدولي، فيجب أن تتخليا عن برامجهما للأسلحة النووية، وتتقيدا دون شروط بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وإلى أن يحين ذلك الوقت، يجب أن تفهم الهند وباكستان أن تصرفهما غير مقبول لدى المجتمع الدولي. فعلى سبيل المثال، يتحتم على الأعمال التي تقومان بها طرح تساؤلات عن أهليتهما للعضوية في مجلس الأمن.

لقد أيدت نيوزيلندا طلب عقد هذه الجلسة لأننا نعتبر أن التجارب النووية الأخيرة والأزمة الواقعة في جنوب آسيا تمثلان أخطر تحد للاستقرار الدولي منذ نهاية الحرب الباردة. لذلك نرحب باتخاذ مجلس الأمن اليوم بالإجماع القرار ١١٧٢ (١٩٩٨)، ونرحب بحرارة بمقدميه أي: سلوفينا والسويد وكوستاريكا واليابان. ونحث المجلس على مواصلة العمل بحزم وفعالية لنزع فتيل هذه الحالة الخطيرة، ولتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أشكر ممثل نيوزيلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.**

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل المكسيك. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد تيللو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ليس ثمة حاجة إلى القيام في هذه الجلسة بتكرار نص البيانات التي أصدرتها حكومة المكسيك والتي ترد في النشرات الإعلامية المؤرخة ١١ و ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٨، وندين فيها على نحو لا لبس فيه التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان تحت الأرض. ولقد أرسلت نسخ من النشرات الإعلامية هذه إلى جميع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة.

إن الحالة الجديدة في جنوب آسيا مدعاة قلق عميق للمجتمع الدولي بأسره. ونحن على اقتناع بأن الهند وباكستان يجب أن تسعيا إلى إيجاد آليات تمكّنهما من التوصل إلى حلول لخلافاتهما التاريخية بغية إحلال الثقة والاستقرار بينهما، وفي بقية أنحاء المنطقة في نهاية المطاف. والمكسيك مقتنعة، وستظل على اقتناع، بأن الحوار والمفاوضات هما السبيل الأفضل لحل الخلافات.

إن إرث الرعب طوال خمسين سنة من التجارب النووية بدأ يتكشف للتو. فبعض الضرر يتعذر عكس مساره. إن التاريخ المشحون بالذعر لأثر ذلك في مناطق شاسعة تم تخزين كميات هائلة فيها من المواد النووية، ولا سيما اليورانيوم المشبع والبلوتونيوم ينتظر من يكتبه.

وإذ نحن نقف على عتبة القرن الحادي والعشرين، فإن السماح ببداية سباق جديد للتسلح يهدد أهداف وروح معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبيليندابا التي أنشأت المناطق الخالية من الأسلحة النووية. كما أنه يمثل انتهاكا للالتزامات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والالتزامات الواردة بشأن تعزيز جعل نصف الكرة الجنوبي والمناطق المجاورة له منطقة واحدة خالية من السلحة النووية.

وكثيرا ما ينسى الناس أن العالم كان حتى عهد قريب منطقة خالية من الأسلحة النووية. وينبغي أن يكون هدف

المجتمع الدولي هو استعادة تلك الحالة بأسرع ما يمكن. ولا يمكن أن يكون هناك أي تبرير قانوني أو أخلاقي لامتلاك القنابل النووية أو استعمالها، لا في عام ١٩٤٥ ولا في الوقت الراهن. ولنتذكر أن التاريخ البشري يغطي أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ عام. والعصر النووي الذي يغطي السنين الـ ٥٣ الأخيرة، لا يكاد يمثل إلا موضوعا سرطانيا دقيقا، تجب إزالته.

وإجراء التجارب النووية يعرض للخطر ما تؤيده الغالبية الساحقة من الدول: ألا وهو تعزيز نظام عدم الانتشار النووي والوقف التام لإجراء التجارب النووية باعتباره جزءا أساسيا من نزع السلاح النووي. ونحن نناشد مرة أخرى جميع الدول - نكرر جميع الدول - التي لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن تفعل ذلك.

وعلاوة على ذلك، فإن امتلاك الأسلحة النووية وتخزينها يشكلان خطرا على السلم والأمن الدوليين. والترسانات الموجودة حاليا لا تعزز الأمن؛ بل على العكس من ذلك، إنها تضعفه.

وعلى جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، الدخول في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي واختتام تلك المفاوضات، حتى يصبح العالم خاليا من تلك الأسلحة. ونظام عدم الانتشار يستهدف تيسير وقف صنع الأسلحة النووية وتفكيك الترسانات الموجودة حاليا والقضاء عليها، وكذلك أنظمة إطلاق تلك الأسلحة.

والبيان الصادر في جنيف في ٤ حزيران/يونيه، لدى اختتام اجتماع وزراء خارجية روسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، يبين أن هذه الدول الحائزة للأسلحة النووية مصممة على الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وهذه الالتزامات إذا ما وضعت موضع التنفيذ فمن المؤكد أنها ستساعد على تنشيط مفاوضات نزع السلاح النووي المتلكئة.

والتزام جميع الدول بنزع السلاح النووي لا ينشأ فقط من أحكام معاهدة عدم الانتشار. بل إن الفتوى التاريخية الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، توضح بجلاء أن ثمة التزاما بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تفضي إلى تحقيق نزع السلاح النووي بجميع جوانبه، تحت رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام تلك المفاوضات.

وتؤمن المكسيك إيمانا راسخا بأنه تجب المحافظة على نظام عدم الانتشار الدولي واستعادة مصداقيته. ونظرا للظروف الحالية، لم يعد بالإمكان الزعم بأن نزع السلاح النووي يهم الدول النووية وحدها. إذ نتيجة لذلك التفسير المحدود أصبح بند جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح في حالة شلل فعلي.

وهناك حاجة ماسة وأساسية لإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح. وينبغي البدء في مفاوضات نزع السلاح النووي فورا، مع توفر الإرادة السياسية ودون تردد، من أجل تبديد أي شكوك بشأن التزام جميع الدول التزاما لا مندوحة منه بهدف التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية في المستقبل المنظور. ويجب علينا اتخاذ تدابير تتناسب مع خطورة الحالة الراهنة. أما الاستمرار في اللامبالاة فإنه لا يؤدي إلا إلى تشجيع الآخرين على سلوك طريق حشد الأسلحة النووية البالغ الخطورة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل أوكرانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ييل تشينكو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد أوكرانيا يعرب لكم عن امتنانه، سيدي، على عقد هذه الجلسة، وإن جاءت متأخرة عما كنا نتوقع. وأود أن أعرب عن ارتياحنا لتزامن النداء الذي ابتدرته ووقعت عليه مجموعة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من غير أعضاء مجلس الأمن، مع نداء مماثل صادر عن أعضاء مجلس الأمن نفسه.

غني عن القول إن قيادة وشعب أوكرانيا قد تجاوبا ببالغ القلق مع التطورات الأخيرة في منطقة جنوب آسيا، التي دفعت ببلدي بالتضامن مع الدول الأعضاء الأخرى المماثلة له في التفكير إلى السعي إلى عقد جلسة استثنائية لمجلس الأمن على وجه الاستعجال.

وما من شـــك في أن الموضوع المعروض للمناقشة اليوم - وعنوان بند جدول الأعمال يعبر عن نفسه - هو

موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين. ولذلك فإنه من المسؤولية الأساسية لهذه الهيئة ذات الصلاحية من هيئات الأمم المتحدة.

لقد أعربت حكومتي بالفعل عن قلقها إزاء التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان. وأدانت أوكرانيا هذه الأفعال لما تشكله من تهديد خطير للاتفاقات الدولية القائمة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. وكان رد فعلنا على هذه الأحداث واضحا، ومبررا تماما، كما أعتقد. ويستند هذا الموقف على أساس المبادئ الرئيسية لسياسة بلدي في مجال نزع السلاح. فأوكرانيا تخلت طواعية عن ثالث أكبر ترسانة للأسلحة النووية في العالم، كانت قد ورثتها. واتخذت بذلك مركز الدولة غير الحائزة للأسلحة النووية، وظلت دائما تبدي امتثالها التام للمبادئ غير النووية، وتدعو إلى نزع السلاح النووي الشامل وتروج له بنشاط.

ومن ثم فإن أوكرانيا، شأنها شأن الآخرين، لها حق أخلاقي في انتقاد الأفعال التي تهدد نظام عدم الانتشار. وقد أصبحت أوكرانيا طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٤، ووقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٧ باعتبارها دولة كانت مشاركتها في الواقع ضرورية لدخول المعاهدة في حيز النفاذ.

إن موقفنا ومواقف الغالبية الساحقة من الدول التي وقعت على المعاهدتين وصادقت عليهما معا، كانت تستند على الإيمان بأن هذه التدابير من شأنها أن تساعدنا جميعا على ضمان نظام فعال لعدم الانتشار، لوقف تطوير الأسلحة النووية ولتهيئة أسس للقضاء تدريجيا على أسلحة الدمار الشامل.

وعليّ أن أقول إن آمالنا واعتقاداتنا وتطلعاتنا قد تحطمت بفعل التفجيرات النووية التي أجريت في موقعَي الاختبار في بوكاران وتشاغاي.

وفي رأينا أن من المهم للغاية للمجتمع الدولي أن يبدي كل حزمه وتماسكه وتصميمه على إنقاذ مبادئ وأهداف عدم الانتشار وتفادي حدوث تصعيد في سباق التسلح النووي في جنوي آسيا، والحفاظ على السلم والاستقرار في هذه المنطقة وعلى الصعيد العالمي على حد سواء.

ونعتقد اعتقادا شديدا أن الطريق الوحيد هنا أمام الهند وباكستان هو أن تصبحا طرفين بكل معنى الكلمة في معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل دون شروط ودون تأخير.

وتحض أوكرانيا جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة عدم الانتشار على أن تفعل ذلك، وأن تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للتعجيل بسريانها.

وتؤيد أوكرانيا أيضا عدم جواز القيام بأي عمل يمكن أن يزيد التوترات في المنطقة وأن يسبب، لا سمح الله، نزاعا هاما بين الدولتين. وفي هذا الصدد ترحب أوكرانيا بإعلان استعداد قادة الهند وباكستان للتفاوض على القضايا المتنازع عليها. ونحن مستعدون لدعم هذه العملية بكل سرور لأننا في أوكرانيا نتعاطف تعاطفا عميقا مع الشعبين ونكن لهما كل احترام.

ونأمل أن يشجع الأمين العام الهند وباكستان على الدخول في حوار عاجل وبناء، ونرحب بجهوده في هذا الصدد.

وأي تطور آخر حتى ولو كان محاولة للإبقاء على الوضع الراهن ينبغي أن يكون غير مقبول. ولو حدث هذا السيناريو فإن حكومتي ستسعى إلى إجراء مشاورات مع الدول النووية التي قدمت الضمانات الأمنية المناسبة إلى أوكرانيا في هذا الصدد عند انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار كي تقرأ من جديد لتلك الضمانات في ضوء التطورات الأخيرة في بيئتها الجغرافية السياسية القريبة.

ومع هذا لا نزال نؤمن إيمانا عميقا بأن الهند وباكستان سيتخليان عن طموحاتهما النووية ولن يسمحا بأي تصعيد آخر للحالة في المنطقة.

وختاما، يود وفدي أن يعرب عن تأييده للمنطلق الأساسي للقرار الذي اعتمده مجلس الأمن للتو.

وفي الوقت نفسه أود مع ذلك أن أنضم إلى زميليَّ من كندا ونيوزيلندا في لفت انتباه أعضاء المجلس إلى أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الأعضاء في مجلس الأمن لم تعطَ الخيار مرة أخرى، كما حدث في مناسبات

أخرى قريبة، لكي تعبر عن مواقفها في المناقشة المفتوحة قبل اعتماد هذا القرار الهام.

ونأمل أن يؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب صوت وحجج أوكرانيا والدول الأخرى غير الأعضاء في مجلس الأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا على الكلمات الرقيقة الموجهة لشخصي.

وكما بينت سابقا بعد كلمة السفير الكندي، فإن الدول الأعضاء قد أحاطت علما بالتأكيد بملاحظات الدول الأعضاء الأخرى.

والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل الأرجنتين. أدعوه لشغل مقعده على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بتريلا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي أن أنقل لكم سيدي، سرور الأرجنتين لرؤيتكم ترأسون هذا الاجماع. وعلاوة على هذا أود أن أعرب عن امتنان بلدي للأسلوب المثالي والمتفاني الذي أدار به سلفكم، السفير ماهوغو ممثل كينيا أعمال المجلس في شهر أيار/مايو.

كذلك نعرب عن امتناننا لجميع من يسَّروا إجراء هذه المناقشة المفتوحة بشأن بند بالغ الأهمية للمجتمع الدولي. ونشكر بوجه خاص وفدكم ووفود اليابان وكوستاريكا والسويد وسلوفينيا.

لقد شاركت الأرجنتين في عام ١٩٩٥ بنشاط في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. وبعد ذلك بفترة وجيزة، أي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦انضمت الأرجنتين إلى ١٣٠ بلدا آخر في التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإذا كنا قد أسفنا للتغيب عن تلك المناسبة الخالدة لمجموعة من الدول الحائزة للأسلحة النووية فقد كنا نظنها حالة مؤقتة فقط. واليوم نرى أن نظام منع الانتشار معرض للخطر مع ما يترتب عن ذلك من عواقب خطيرة على التوازن القائم وعلى السلم والأمن الدوليين.

فمن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن تتخذ الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار أو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الخطوات اللازمة لأن تصبح أعضاء كاملة العضوية في هذين الصكين.

وفي هذا الصدد نتابع عن كثب العملية التي بدأت في جنيف في ٤ حزيران/يونيه والرامية إلى معالجة الموقف الذي نشأ من جراء التجارب النووية الأخيرة، لأننا نرى أنها موجهة نحو تعزيز نظام عدم الانتشار. والأرجنتين، كما فعلت في مناسبات سابقة عبرت في الوقت المناسب عن قلقها إزاء تلك التجارب النووية التي أجريت تحت الأرض.

أما الرسالة التي تود الأرجنتين توجيهها اليوم فهي تستند بقدر كبير إلى خبرتنا الخاصة. فبتأثير جو الحرب الباردة ناقشت الأرجنتين لعدة عقود ما اتضح أنها ورطة غير منطقية. فبعد أن حققنا سيطرة كاملة على دورة الوقود النووي أصبحنا نتفهم تماما الأخطار والإغراءات الكامنة في امتلاك هذه التكنولوجيا.

ولكن من حسن الحظ، أننا، وإن اختلفت أنواع العقبات، شرعنا في برنامج للتعاون مع جارتنا، البرازيل. وعندما وقَّع البلدان في عام ١٩٨٥ إعلانا مشتركا بشأن السياسة النووية لم يصدق إلا القليلون في كل من البلدين أن رئيس البرازيل يزور في عام ١٩٨٧ محطة إثراء اليورانيوم في بلكانيو في بتاغوينا الأرجنتين، وأن يزور رئيس الأرجنتين بعد ذلك بعام واحد منشأة مماثلة في ايبيرو، البرازيل. وفي عام ١٩٩٠ نفذ البلدان هذه السياسة النووية المشتركة، ولتحقيق هذه الغاية أنشآ، بعد ذلك بعام واحد الوكالة الأرجنتينية - البرازيلية لحساب ومراقبة المواد النووية. وكانت تلك خطوة غير مسبوقة في المنطقة.

وقد دفعت زيادة التعاون وتشجيع المجتمع الدولي الأرجنتين وشيلي والبرازيل إلى التصديق في عام ١٩٩١ على معاهدة تلاتيلولكو. ومن الصواب أن نؤكد مرة ثانية هنا في مجلس الأمن على بُعد نظر المكسيك وقيادتها في إقامة ما أصبح أول منطقة خالية من الأسلحة النووية على الأرض.

وأدت هذه السياسات الملموسة جميعها إلى زيادة الاستثمار في قطاع الطاقة في الأرجنتين وشرعت شركاتنا النووية بنجاح في عقد اتفاقات تعاون مع الدول الأخرى ومع منظمات مثل مجتمع الطاقة الذرية الأوروبي. وبالإضافة إلى هذا، فرغبة في تعزيز التعاون الحيوي بين بلدان الجنوب نقلت الشركات الأرجنتينية التكنولوجيا إلى البلدان المجاورة كبيرو مثلا وساعدت في إنشاء مفاعلات نووية في الجزائر ومصر وغيرهما. كذلك قلل التعاون الدولي تكاليف الصناعة النووية في الأرجنتين فيسَّر بذلك توجيه الموارد إلى مجالات أولوية حقيقية كالصحة والتعليم والهياكل الأساسية.

وتفخر الأرجنتين بالدور الذي أدته في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتخفيف التوترات الناجمة عن تلك المشاكل. ولهذا السبب بالذات تنضم اليوم إلى البلدان التي أدلت ببياناتها لتقديم البدائل للحالة التي نشأت في جنوب آسيا.

ونحن نؤيد القرار الذي اعتمد الآن، ونؤيد بوجه خاص جهود الأمين العام الرامية إلى استعادة الاستقرار في العلاقات بين الهند وباكستان. ورسالتنا إلى حكومتَي البلدين بسيطة ألا وهي: هناك وقت دائما لإقامة الحوار المخلص والبناء. ويجب ألا نقف موقف المتفرج إزاء وضع يمكن أن يضر بالتوازن القائم والنظام الأمني لقارة برمتها، أو، وهو الأسوأ، يعيد نطاق الانتشار النووي في أماكن أخرى من العالم.

وفي هذا الصدد، نرى أن تلك الدول بالتحديد التي كانت قادرة على الاقتصار على تدابير محددة وشفافة هي التي تستطيع أن تمارس تأثيرا مفيدا في مثل هذه الحالة الدقيقة، إذ أنها تقدم أفضل مثال يحتذى.

ومن جانبنا، فإننا على ثقة أن الأطراف المعنية ستستفيد من التجربة المقدمة في خفض حدة التوتر وحسم النزاع من خلال تدابير بناء الثقة. ويعرف قادة باكستان والهند تماما الخطوات التي يأمل المجتمع الدولي منهم القيام بها. وإننا نشجعهم على اتخاذ هذه الخطوات ونأمل بأن يتخذوا المبادرة في هذا الاتجاه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ وإلى سلفي.

المتكلم التالي ممثل النرويج. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد آس (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب النرويج باعتماد مجلس الأمن القرار ١١٧٢ (١٩٩٨).

إن قراري الهند وباكستان إجراء تجارب نووية تحت الأرض يشكلان تحديا واضحا لمعايير المجتمع الدولي ويشكلان تهديدا خطيرا للنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، بالإضافة إلى السلم والاستقرار في المنطقة برمتها.

وتبرز التجارب الأهمية الحاسمة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالنسبة للجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية وتحقيق نزع السلاح النووي.

وهناك حاجة ملحة لإقامة قناة لإجراء حوار بنَّاء بين المجتمع الدولي. ونيودلهي وإسلام أباد، وإقناع الهند وباكستان بالتخلي عن برنامجهما النووي. ومن الأهمية البالغة ضمان عدم زيادة تدهور الحالة في جنوب آسيا إلى حد انعدام الاستقرار بصورة خطيرة أو الحرب.

وإننا نحث الهند وباكستان على أن تعلنا فورا وقف جميع التجارب الأخرى على الأسلحة النووية والتخلي عن برامجهما النووية. وهذه مسألة تتسم بالعجالة وضرورية لتوليد الثقة الضرورية لحل المنازعات الأمنية من خلال الحوار والمفاوضات.

وينبغي أن تلتزم الهند وباكستان بعدم تركيب أجهزة نووية أو نشر هذه الأجهزة على مركبات إطلاق. وينبغي أن تتوقف الهند وباكستان عن تطوير ونشر القذائف التسيارية القادرة على إطلاق رؤوس حربية نووية.

وإننا نحث الهند وباكستان على أن تصبحا من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون تأخير ودون شروط. وكذلك نحث الهند وباكستان على الدخول في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح في جنيف بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل كازاخستان، يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس دعوة هذا الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة في الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.**

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد أغييف (كازاخستان) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل كازاخستان. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أغييف (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد علمت كازاخستان بعميق القلق بتجارب الأسلحة النووية التي أجريت في الهند وباكستان في أيار/ مايو. ونحن مضطرون إلى القول مع عميق الأسف إن الهند وباكستان، وقد استطارتهما الطموحات النووية، ألحقتا ضررا بالغا بالأمن الدولي.

وهذا الإجراء هدد التقدم الذي أحرز في نزع السلاح وعدم الانتشار في أعقاب التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وإجراء التجارب النووية يزيد من التوترات في منطقة جنوب آسيا. وتطلب كازاخستان من الهند وباكستان الامتناع عن الخيار النووي والتأكيد على رغبتهما في بناء عالم آمن ومستقر، وشراكة عالمية وتنمية اقتصادية.

وتعارض كازاخستان بقوة انتشار الأسلحة النووية وتطلب من جميع الدول التدليل على الحس بالمسؤولية وضبط النفس. وترى قيادة كازاخستان أنه ينبغي للهند وباكستان أن تتقيدا بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **المتكلم التالي** ممثل باكستان. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أبدأ بتهنئتكم، على توليكم رئاسة المجلس، وتهنئة سلفكم، الممثل الدائم لكينيا، على الطريقة الممتازة التي أدار بها شؤون المجلس أثناء الشهر المنصرم.

لقد أبقت باكستان الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن على علم تام، في جميع المراحل، بالتطورات المتصلة بالحالة الخطيرة الراهنة والأزمة الأمنية في جنوب آسيا. وفي الواقع، وإلى حد ما، فإن تقصير المجلس في الاضطلاع بمسؤولياته شجع الهند على تنفيذ مخططاتها في الهيمنة والعدوان من خلال اجتياز العتبة النووية، والتهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد باكستان واللجوء إلى الابتزاز النووي لفرض حل عسكري على كشمير. وأبلغنا المجلس بالإجراءات الاستفزازية للهند وعزمها الواضح على ارتكاب العدوان ضد باكستان. ومن أسف أن المجلس لم يبالِ بالانتهاك الوشيك للسلام.

وإذ واجهت باكستان هذه التطورات التي تنذر بالشؤم والناجمة عن تدابير الهند المتعمدة والمحسوبة لتغيير المعادلة الاستراتيجية، فإنه لم يبقَ أمامها أي خيار سوى ممارسة خيارها النووي من أجل مصلحتها الوطنية العليا لاستعادة التوازن الاستراتيجي والحفاظ على السلام.

فطوال ما يقرب من ٥٠ سنة، لفتت باكستان باستمرار انتباه الأمم المتحدة إلى الاحتلال الهندي غير المشروع لجامو وكشمير. وطالبنا بتطبيق قرارات المجلس. وسعينا إلى استرعاء انتباه المجتمع الدولي للحملة الهندية الوحشية الرامية إلى حرمان شعب كشمير من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، كما نصت على ذلك قرارات المجلس.

وقد قمنا مرارا باسترعاء نظر الأمين العام ومجلس الأمن إلى الحالة المتطايرة للغاية في كشمير والناجمة عن الانتهاكات الخطيرة لخطوط المراقبة من جانب القوات الهندية. وحثثنا الأمين العام والمجلس على الإحاطة بهذه الحالة، بل اقترحنا تعزيز فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان.

ونأسف لأن المجلس لم يعر اهتماما على الإطلاق لتحذيرات وطلبات باكستان المتكررة. واليوم، مرة أخرى، يجري تجاهل المسألة الرئيسية التي أضرت بالعلاقات بين الهند وباكستان والتي تشكل مصدر جميع النزاعات والتوترات في جنوب آسيا.

والآن حيث أن المجلس قد تناول هذه الحالة السريعة التطاير في جنوب آسيا، نلاحظ مع الأسف مرة أخرى أن النهج الذي اتبع خالٍ من الواقعية إذ لا يمكن السعي إلى عدم الانتشار عن طريق خلق حالة، أو الإذعان لحالة، من الفراغ الأمني. إن هذا ما يزال يشكل إخفاقا كبيرا من جانب جميع الساعين للنهوض بهدف عدم الانتشار. ومن الواضح أنه من العقيم الاعتماد مرة أخرى على نهج ذي بعد واحد من عدم الانتشار يستند إلى العقوبات الانتقائية والضغوط والتخويف.

لقد أخذ المجلس على عاتقه تناول جوانب عدم الانتشار. إن عدم الانتشار لم يعد القضية في جنوب آسيا، فاليوم فإن جنوب آسيا، التي كنا نريد أن تكون منطقة خالية من الأسلحة النووية، أصبحت منطقة نووية بفضل تشجيع وموافقة دول كبرى. هناك خطر حقيقي لنشوب صراع نووي - إن الانتشار، للأسف، قد وقع بالفعل. ولا يمكن للوعظ أو للعويل أيا كان أن يصحح أو يعكس مسار هذا التطور المؤسف. وإذا كان المجلس يود حقا أن يلعب أي دور في احتواء الأزمة ومنع الحالة من التردي إلى أكثر من هذا ينبغي أن يعتمد نهجا برغماتيا وعمليا.

ونحن مقتنعون بأن اتباع نهج شامل إزاء قضايا السلم والأمن وبناء الثقة واختلال التوازن التقليدي وتحديد الأسلحة التقليدية والنووية هو السبيل الواقعي الوحيد الذي يمكن به للمجلس والمجتمع الدولي الإسهام في نزع فتيل الأزمة الأمنية في جنوب آسيا التي تعرض للخطر السلم والاستقرار في العالم.

إن القرار الناشئ عن المشاورات تعتريه أوجه قصور من عدة جوانب. واسمحوا لي أولا أن أتناول النقاط الإجرائية.

بموجب المادة ٣١ من الميثاق، لكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة من غير أعضاء مجلس الأمن أن يشترك بدون تصويت في مناقشة أية مسألة تعرض على مجلس الأمن إذا رأى المجلس أن مصالح هذا العضو تتأثر بها بوجه خاص. ويؤسفنا بشدة أن المجلس تجاهل هذا النص من الميثاق بعدم إتاحته الفرصة لنا للمشاركة في المناقشات بشأن هذا القرار. ويمكن وصف موقف المجلس باختصار على النحو التالي: "لقد اتخذتُ قراري، أرجوكم لا تشوشوا أفكاري بالحقائق".

ولئن كنت سأوضح أوجه القصور الجوهرية، اسمحوا لي أن أدلي بنقطة عامة. أود أن أقول للتاريخ وللأجيال القادمة إن اتخاذ هذا القرار سيزيد من تهميش دور مجلس الأمن ليس فحسب في تناول الأزمة الأمنية في جنوب آسيا على نحو فعال وإنما أيضا في تناول المسائل الأمنية العالمية برمتها. فالنهج الذي اعتمده مجلس الأمن هو مرة أخرى خالٍ ليس فحسب من الواقعية بل خالٍ أيضا من الشرعية والأخلاقية. وأتساءل عما إذا كان مجلس الأمن ليس على وشك إشعال فتيل قصير جدا سيقوض النظام الأمني العالمي بأسره الذي يتوخاه ميثاق الأمم المتحدة.

والآن اسمحوا لي أن أتناول الجوانب البارزة في هذا القرار، التي أعتقد أنها تندرج في الفئات الثلاث التالية: عدم الانتشار والمشكلة الأمنية في جنوب آسيا ودور مجلس الأمن.

وفيما يتصل بجوانب عدم الانتشار في هذا القرار، لا يسعنا إلا أن نعلق على النهج قصير النظر للغاية الذي آثر المجلس اتباعه. فهذا القرار لا يعبر عن القلق العالمي إزاء فشل عدم الانتشار وطرق ووسائل معالجة هذه المسألة الخطيرة. فهو في الواقع ممارسة واضحة بثقة بالنفس من جانب الدول الخمس النووية الرسمية لالتماس الشرعية لحيازتها ترسانات فتاكة من أسلحة الدمار الشامل. فالدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تستمد من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عزاء وشرعية مشكوكا فيهما. وباكستان لم تشكك قط في هذا التفوق المبهم التي تستمده من معاهدة عدم الانتشار. واليوم نحن مضطرون بحكم الضرورة إلى إعادة النظر في موقفنا.

اليوم لأول مرة يجري استغلال هذه الهيئة المقدسة لإضفاء الشرعية على الدول الخمس النووية. وعليه فإن المعنى الضمني لهذا القرار، وليس الكلمات الواردة فيه، هو الذي ينبغي النظر إليه في منظوره القانوني والاستراتيجي والسياسي الصحيح. إذ لأول مرة يطلب من مجلس الأمن أن

يقوم بدور في إنفاذ عدم الانتشار. وهذا يتعارض مع نص وروح مختلف الصكوك والمعاهدات الدولية بشأن هذا الموضوع.

إن عدم الانتشار النووي هو الوجه الآخر لنزع السلاح النووي. ولا يمكن تعزيز عدم الانتشار النووي دون إحراز تقدم مقابل نحو نزع السلاح النووي. وما فتئت الدول الخمس النووية تستغل معاهدة عدم الانتشار لتحقيق هدف ثنائي: هو إضفاء الشرعية على حيازتها ترسانات نووية هائلة وعلى حقها في الاحتفاظ بها إلى الأبد؛ واستخدام المعاهدة أداة فظة لكبح الانتشار. ومن الجلي حقا أن القرار يرحب بالتزام الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا يمكن أن يكون هناك تشويه للحقائق أكثر إيلاما من ذلك. إن أحكام المعاهدات لا يمكن إنفاذها على غير الأطراف فيها. والالتزامات التعاهدية لا يمكن الدخول فيها إلا على أساس طوعي. وأي محاولة لفرض التزامات تعاهدية على غير الأطراف تصبح غير متكافئة وليس لها أي سند.

كيف يتناول المجلس المسألة التي أثارها على نحو مناسب تماما حكم محكمة العدل الدولية بشأن عدم مشروعية الأسلحة النووية؟ وكيف يتناول المجلس مسألة عدم الانتشار؟ وكيف يتناول المجلس المسألتين المترابطتين لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين؟ لقد أصدر المجلس حكمه. وهو أن نزع السلاح النووي على ما يبدو في أيدٍ أمينة. وأن عدم الانتشار النووي هو القضية الحقيقية الوحيدة.

إن حركة عدم الانحياز ترى بشكل ثابت أنه لا يوجد ما يبرر الاحتفاظ بترسانات نووية أو التمسك بمفاهيم الأمن الدولي التي تستند على سياسة الردع النووي. كما أعلنت حركة عدم الانحياز عن موقفها بشكل قاطع إزاء الحالة الراهنة التي تصر فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن الأسلحة النووية توفر فوائد أمنية فريدة وتواصل بذل جهود محمومة لاحتكارها. وترى حركة عدم الانحياز أن هذا النهج تمييزي جدا ولا يمكن الدفاع عنه، وأنه نهج لا يمكن أن يدوم.

ومؤخرا فإن الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز المعقود في كارتخينا قد أكد على أهمية اعتماد خطة عمل من أجل الإزالة التامة لجميع الأسلحة النووية في غضون إطار زمني محدد، كما أكد على الحاجة إلى التفاوض على تدابير عالمية وغير تمييزية لنزع السلاح وعلى تدابير متفق عليها بشكل متبادل لبناء الثقة وتنفيذ هذه التدابير. وإذا كان المجلس يهتم اليوم حقا بعدم الانتشار فإن القرار الذي اتخذه لا يحترم الآراء السائدة لحركة عدم الانتشار بما في ذلك أعضاء الحركة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

واسمحوا لي أن أوضح مرة أخرى أن القضية بالنسبة لباكستان هي قضية أمن وليس قضية مركز. لقد أثبتت باكستان قدرتها في مجال الأسلحة النووية. وصرحنا رسميا أن الأجهزة النووية التي جربناها في يومي ٢٨ و ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٨ تتلاءم مع شكل للأسلحة يتوافق مع أنظمة إيصال.

ولقد ذكرنا بالفعل أنه أضفي الطابع النووي على جنوب آسيا. واضطررنا للانضمام إلى عملية إضفاء الطابع النووي بفعل قرار الهند بالتسلح بالأسلحة النووية وحيازتها. واضطررنا للقيام بذلك دفاعا عن النفس ولإقامة التوازن الاستراتيجي في جنوب آسيا. والهند هي التي ادعت مركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية. فهل يرغب المجلس، عن طريق نهجه غير المتوازن، في أن نعلن أيضا أننا دولة حائزة للأسلحة النووية، ونسهم من ثم في الإطاحة بالخرافات حول شرعية الأسلحة النووية أو عدم شرعيتها؟ علاوة على ذلك، فإن القرار لا يراعي حقيقة أنه إلى جانب الهند وباكستان، هناك دول أخرى غير أطراف في معاهدة عدم الانتشار تمتلك أسلحة نووية وتقر بهذه الحقيقة.

إننا لا نريد أن نعقد المسألة. فالمسألة بسيطة وصريحة. فهي تدور حول أزمة الأمن في جنوب آسيا. ونحن لا نريد أن نضعف التركيز وندخل في جدل أكاديمي حول منع الانتشار ونزع السلاح النووي. كما أننا لا نريد أن نربط بين مسائل غريبة لا تعمل إلا على تحويل الأنظار عن المسألة الرئيسية ألا وهي أزمة الأمن في جنوب آسيا التي تهدد السلام والأمن العالميين للخطر.

وهكذا، اتخذ مجلس الأمن نهجا منحرفا ومثبطا للهمة في محاولة منه لمعالجة عدم الانتشار الذي ليس من صلاحيته. فمستقبل عدم الانتشار لا يمكن تأكيده بتنحية أساسه القانوني والأخلاقي. وهذا تماما ما يفعله هذا المجلس اليوم. والواضح إذن أن ما هو في خطر ليس

مستقبل عدم الانتشار، بل الامتيازات الحصرية للدول النووية الخمس والمركز الذي تنتحله من أجل الإبقاء على احتكارها دون الالتفات إلى الجوانب الأوسع نطاقا. لذلك أخشى القول إن المجلس على وشك الشروع في السير على طريق غير واقعي ومثبط للهمة تماما فيما يتعلق بمستقبل عدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

إن باكستان تتعرض لازدواجية في التمييز. فعلى الصعيد الإقليمي، يتم التمييز ضدنا لأن مجلس الأمن لم يميز بين الفعل ورد الفعل، بين التحدي والاستجابة للتحدي، بين السبب وأثره. إن باكستان لم تمتلك قدرتها النووية إلا كرد فعل على تطوير الهند الثابت لبرنامج أسلحتها النووية. ولا يمكن أن نُسأل عن التنازل عن الحق في الدفاع عن بلدنا ضد أي تهديد خارجي ناجم عن أسلحة تقليدية أو أسلحة الدمار الشامل. وباكستان تحتفظ بحقها في الحفاظ على قدرتها على ردع عدوان بالأسلحة التقليدية أو بوسائل غير تقليدية.

ونحن نعاني أيضا من التمييز على الصعيد العالمي من جانب الدول النووية الخمس التي تدعي لأنفسها الحق في امتلاك أسلحة الدمار الشامل والاحتفاظ بها، بعضها ضد بعض، أو ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية، وتهدد بالتالي بقية العالم. وهذا التمييز على الصعيد العالمي يُلخص بوجود ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ سلاح نووي في حوزة الدول النووية الخمس التي تصرح أنها ستحتفظ به إلى أجل غير مسمى في حين تتخذ تدابير قسرية لمنع أي دولة أخرى من امتلاك قدرات مشابهة، حتى ولو للممارسة المشروعة للحق في الدفاع عن النفس. وهذا أمر غير منصف وغير مقبول تماما.

ولئن اتخذ مجلس الأمن هذا القرار الجائر، فنحن على ثقة بأن المجتمع الدولي، وأغلبية الأعضاء في الأمم المتحدة، والجمعية العامة سيرفضون هذا القرار غير المنصف وغير المتكافئ، وسيعززون مطلبهم بتحقيق نزع عام وكامل للسلاح النووي في أقصر وقت ممكن من جانب الدول النووية الخمس.

إن القرار المعروض على المجلس يفترض أن يعالج الجوانب الأمنية للحالة في جنوب آسيا. وهنا أيضا يكفل المجلس أنه يقف في الحقيقة موقف المتفرج اللامبالي في أفضل حال. فما هي المسائل العاجلة في سياق الحالة في جنوب آسيا؟ كنا نتوقع أن يسعى المجلس إلى التصدي على نحو جاد ومعقول للمسائل التالية: أولا، تخفيض خطر قيام صراع نووي؛ وثانيا، تعزيز ضبط النفس النووي وتدابير الاستقرار بين باكستان والهند؛ وثالثا، نزع فتيل الحالة الخطيرة في جامو وكشمير، ولا سيما على طول خط المراقبة.

والمؤسف أن مجلس الأمن يتخلى مرة أخرى عن مسؤوليته، في إطار الميثاق، عن السلم والأمن الدوليين عن طريق اعتماد نهج غير عملي وغير واقعي. وهذا القرار يحث الهند وباكستان على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس، وعلى تجنب التحركات العسكرية الخطيرة، وارتكاب الانتهاكات عبر الحدود أو استفزازات أخرى بغية منع تفاقم الوضع. ويحث هذا القرار أيضا الهند وباكستان على استئناف الحوار بينهما بشأن جميع القضايا المتعلقة بالمسائل المتصلة بالسلم والأمن، ويحضهما على التوصل إلى حلول مقبولة لكليهما تتصدى للأسباب الكامنة للتوترات.

إن مجرد ذكر الأسباب الكامنة - كشمير - ليس كافيا. ونأسف لأن العامل الهام الوارد في البلاغ الوزاري الصادر عن الدول النووية الخمس - استعدادها لمساعدة الهند وباكستان على تعزيز المصالحة والتعاون بينهما - حُذف من هذا القرار. والواضح أن المجلس، باعتماده هذا النهج، يعترف حقيقة بفشله في التصدي للعناصر الهامة للحالة.

وباختصار، يريد المجلس من باكستان والهند أن تسويا بذاتهما المسائل التي تفسد العلاقات بينهما. ولو كان بوسع باكستان والهند أن تسويا هذه المشاكل بذاتهما، لأمكن عدم إضفاء الطابع النووي على جنوب آسيا اليوم. وإن ما يسأل مجلس الأمن أن نفعل اليوم يرقى باختصار إلى مناشدة دولتين حائزتين للأسلحة النووية أن تسويا خلافاتهما على أساس الحالة القائمة فعلا. وهذه الحالة القائمة فعلا تقوم على عوامل معقدة هي أساس توازن القوى استراتيجيا وتقليديا. والحقيقة أن ما تسألوننا أن نفعله اليوم هو المضي في مسار مشؤوم. إنكم تطلبون منا اليوم أن نجتاز عتبات جديدة في تصعيد النظام النووي

والتسياري. إنكم تطلبون منا اليوم أن نضع الميثاق والقانون الدولي جانبا، وأن يرتكز تصرفنا على حتميات الحفاظ على توازن استراتيجي مهما كان الثمن. لقد تجاهلتم مرة أخرى حقيقة أن السبب المباشر لتفاقم الحالة الأمنية في جنوب آسيا كان قيام الهند من طرف واحد بتغيير التوازن الاستراتيجي الحساس الذي حافظ على السلام في جنوب آسيا في العقدين الماضيين.

لا يسعنا أن نقرأ أي رسالة أخرى في القرار. إن مجلس الأمن تخلى مرة أخرى عن مسؤوليته بالطلب منا أن نجد حلا مقبولا لكلينا. أقول هذا الكلام آسفا أكثر منه غاضبا، إذ أن الآثار المترتبة على هذا النهج ستكون بعيدة وواسعة النطاق. وهي لن تحمل بلدان جنوب آسيا فحسب، بل أيضا ١٨٠ دولة عضوا في الأمم المتحدة، على استخلاص استنتاجاتها حيال الحالة المثيرة للشفق التي تتصف بها الأمم المتحدة والنظام الأمني العالمي، الأمر الذي يخدم المصالح الاستراتيجية للدول النووية الخمس الرسمية.

ويؤسفني القول إن باكستان تشعر بخيبة أمل. فلقد عقدنا الأمل على الأمم المتحدة لأكثر من ٥٠ عاما. وكنا على ثقة بأنها ستتمكن من الدخول في عصر جديد خالٍ من ويلات الحرب لأجيالنا المقبلة. وشهدنا بدلا من ذلك عددا من الفرص الضائعة، والتخلي عن المسؤوليات والتطبيق الانتقائي والتمييزي للميثاق. وهذا السجل لا يدعو أحدا إلى الاعتزاز به. كما أنه لا يتطابق مع مُثل الآباء المؤسسين، أو مع مبادئ الديمقراطية.

ومع ذلك، اسمحوا لي أن أسارع إلى القول إننا سنواصل تركيز تصرفنا وأعمالنا على المبادئ النبيلة للميثاق. وآمل أن تحقق رؤيا الميثاق يوما فجر عصر جديد. ومن شأن هذا الأمر أن يحدث إذا تقيدت دول العالم تقيدا حقيقيا بمبادئ الميثاق ومقاصده.

إن باكستان حكومة وشعبا تؤمن بصلاح البشرية الفطري. ونحن نثمن غاليا الإنجازات الحضارية المشتركة لبني البشر، وانتصار الفضيلة في نهاية المطاف. ونظرا لهذه المشاعر السامية، أذنا لأنفسنا اليوم أن نجري تحليلا انتقاديا لجوانب النقص التي يتصف بها مجلس الأمن مما لا يسهم إلا في نشر حالة من التشوش والفوضى في مختلف أنحاء العالم.

وستظل باكستان ممتثلة لالتزاماتها بموجب الميثاق والقانون الدولي. وسنظل نسعى إلى إيجاد حل عادل للنزاع حول جامو وكشمير، وفقا لقرارات مجلس الأمن. واسمحوا لي، في هذه المرحلة، أن أذكر المجلس بقراراته بالذات بشأن جامو وكشمير، التي تنص صراحة على أن يتم الفصل النهائي في أمر ولاية جامو وكشمير وفقا لإرادة الشعب المعرب عنها بطريقة ديمقراطية من خلال استفتاء حر ونزيه يجرى تحت إشراف الأمم المتحدة.

لقد أوضح وزير خارجية باكستان بالفعل، وأود هنا أن أكرر ذلك، أن باكستان مستعدة للدخول في محادثات مع الهند بشأن جميع المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك إبرام معاهدة عدم اعتداء، على أساس تسوية عادلة ومنصفة وعاجلة لنزاع جامو وكشمير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ وإلى سلفي.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٠٠